

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/42/523
16 September 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الثانية والأربعون
البند ٨٦ من جدول الأعمال المؤقت*أزمة الديون الخارجية والتنمية

حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١ مقدمة
٤	١٢ - ٥ حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٧
٩	٣٣ - ١٢ البارامترات الحرجة لحالة الديون
	 لمحات عن الديون وعبء خدمة الديون في النصف الثاني من
٢٦	٥٠ - ٣٤ الثمانينات
	 استعراض عام للمفاوضات المعادة مؤخرا بشأن تخفيف فوائد
٢٨	٧١ - ٥١ الديون
٤٧	٨٢ - ٧٢ استنتاجات متعلقة بالسياسات

. A/42/150 *

.. / ..

٤٠٤٨ 87-20744

قائمة الجداول

المفحة

٦	الديون الخارجية للبلدان النامية : الابعاد الرئيسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧)	الجدول ١ -
٧	نسب الديون الرئيسية للبلدان النامية	الجدول ٢ -
١٠	نمو الانتاج والتجارة العالميين ، ١٩٧١ - ١٩٨٧	الجدول ٣ -
١٢	اسعار السلع الاساسية ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧	الجدول ٤ -
١٥	اسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ، ١٩٧٥ - ١٩٨٧	الجدول ٥ -
	متوسط اسعار الفائدة الاسمية التي دفعتها البلدان النامية حسب نوع الدين والجهة الدائنة ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (النسبة المئوية)	الجدول ٦ -
١٧	نمو صادرات البلدان النامية و وارداتها ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧	الجدول ٧ -
١٩	صافي تدفق رؤوس الاموال الى البلدان النامية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	الجدول ٨ -
٢٢	القروض الجديدة المقدمة من المصارف التي ترفع تقاريرها الى مصرف التسويات الدولية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦	الجدول ٩ -
٢٥	اسقاطات البارامترات الرئيسية للاقتصاد العالمي في الاجلين المتوسط والطويل ، ١٩٨٦ - ١٩٩٥	الجدول ١٠ -
٢٠	الاسقاطات على المديين المتوسط والطويل الاجل لمؤشرات الدين ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ١٩٨٠ - ١٩٩٥	الجدول ١١ -
٢٢		

أولا - مقدمة

١ - لا يبدو أن المشاكل التي تمثلها المديونية الخارجية للبلدان النامية قد غدت أقرب إلى الحل في منتصف عام ١٩٨٧ منها في العام السابق . إذ أنه ربما أضعفت بعض التطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي خلال العام السابق من امكانات إيجاد حل مبكر لها في الواقع . ومن ناحية أخرى ، تطورت المواقف إزاء هذه المشاكل تطورا كبيرا ، وهناك دلائل على الاخذ بنهج واقعي وعملي بدرجة أكبر قد تسهل تصحيح عبء الديون الثقيل الذي يؤدي إلى اضطراب الاقتصاد العالمي .

٢ - وقد تراوحت تقديرات حالة الديون الدولية في الاعوام الاخيرة بين التفاؤل والتشاؤم بينما استفحلت المشكلة من حيث الحجم والتعميد . وقد أعقب جو الازمة الناشئ في آب/أغسطس ١٩٨٢ عن عدم قدرة المكسيك على الوفاء بالتزاماتها لخدمة الديون إعراب متكرر في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ عن الثقة في أن المشكلة ممكنة الحل على الأقل . وأدى الانتعاش الاقتصادي الحاصل في الاقتصادات الصناعية والتجارة العالمية في عام ١٩٨٢ إلى تنبؤات بزيادة النمو في البلدان النامية وأن زيادة صادراتها ستكون كبيرة بما فيه الكفاية للإسهام بصورة ملموسة في حل مشكلة ديون تلك البلدان (١) . وقد أدى الهبوط الحاد في نمو الناتج والتجارة العالميين في عام ١٩٨٥ إلى عكس هذا التصور بسرعة . وولدت مبادرة بيكر (٢) التي أعلنت في خريف ذلك العام بعض التفاؤل المشوب بالحذر . بيد أنها سرعان ما اعتبرت غير كافية ، وفي بداية عام ١٩٨٧ ووسط ظروف بطء النمو في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وهبوط أسعار السلع الأساسية وإحجام المصارف التجارية عن الاستجابة ماد شعور واسع النطاق بأن المبادرة فشلت في تحويل الحالة في اتجاه النمو . وتبدي الآن بلدان نامية عديدة ، بعد نصف عقد من مكابدة التكيف في اقتصاداتها ، علامات إرهاق واضحة بسبب الديون وقد وجدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الدائنة أنه من الضروري "تخفيف ضغط" الحالة عن طريق تخفيف عبء الديون (٣) . وهناك أيضا دلائل على أن المصارف الدائنة بدأت في تغيير موقفها بمد تقديرات واقعية للمعوبة التي سببها المدينون في خدمة ديونهم في المستقبل القريب .

٣ - ولا تزال الازمة مدرجة على رأس البنود في جداول أعمال جميع المحافل الدولية ذات الصلة . وفي القرار ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ درست الجمعية العامة العناصر الرئيسية لنهج لمعالجة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ودعت "جميع المعنيين إلى مراعاتها عند التصدي لمشاكل المديونية الخارجية للبلدان

النامية بهدف التوصل إلى حلول منصفة ودائمة ومتفق عليها بمصورة متبادلة" . ورجت أيضا من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين نصا مستكملا من تقريره عن حالة الديون الدولية (A/41/643) . وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك القرار .

٤ - وناقش الفصل الرابع من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٧" باستفاضة أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية في الإطار الشامل للتمويل وميزان المدفوعات على الصعيد الدولي^(٤) . وهذا التقرير استكمال وتحديث لذلك التحليل . ويقدم الفصل الثاني تقييما موجزا لحجم وطبيعة المشكلة في منتصف عام ١٩٨٧ . ويناقد الفصل الثالث البارامترات الرئيسية التي أشرت على تطور حالة الديون منذ بداية الأزمة . وباستخدام إسقاطات لبعض هذه البارامترات ، يقيم الفصل الرابع التطور المحتمل لحالة الديون في الأعوام المقبلة . ويناقد الفصل الخامس عمليات إعادة التفاوض الأخيرة بشأن الديون والمبادرات الرامية إلى حل المشكلة . وترد الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة في الفصل السادس .

ثانيا - حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٧

٥ - يواصل حجم الديون الخارجية للبلدان النامية التزايد ومن المقدر أن يصل إلى ١٠٢٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ (الجدول ١) . ونحو ٧٠٠ بليون دولار من هذا الدين مستحق لدائنين بالقطاع الخاص أغلبهم مزارق ، وأكثر من ٣٠٠ بليون دولار بقليل لدائنين رسميين بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية . وبلغ مجموع الديون ضعف حصيللة صادرات البلدان النامية المستوردة لرأس المال في نهاية عام ١٩٨٦ . وعلى الرغم من إعادة جدولة الديون التي جرت بالفعل كان من المقرر في بداية عام ١٩٨٧ أن تسدد هذه البلدان خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ما يقرب من ١٥٠ بليون دولار من ديونها غير المسددة ، وبلغ إجمالي المدفوعات المقدرة لخدمة الديون الطويلة الأجل للبلدان التي يغطيها نظام الإبلاغ عن الديون التابع للبنك الدولي ما يربو قليلا على ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٦ . وتعادل مدفوعات خدمة الدين هذه ٢٤ في المائة من صادرات البلدان النامية المستوردة لرأس المال . وبلغت مدفوعات الفائدة وحدها ١٢ في المائة من حصيللة صادرات هذه البلدان في عام ١٩٨٦ وتشير التقديرات الأولية إلى رقم أدنى بقليل فقط بالنسبة لعام ١٩٨٧ (الجدول ٢) .

٦ - وتباطأ نمو الديون الخارجية للبلدان النامية بطريقة ملحوظة في السنوات القليلة الأخيرة نظرا لان التمويل الجديد قد نضب معينه . وفي عام ١٩٨٦ زادت الديون غير المسددة بنحو ٤ في المائة ولكن معظم الزيادة ترجع إلى الانخفاض الحاد في سعر الدولار في مقابل العملات الرئيسية الاخرى والتي يقيّم جزء من الديون بها . وبلغ المعدل الحقيقي للزيادة على الأرجح زهاء ١ في المائة . وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بلغ معدل نمو الديون بالدولار نحو ٦ في المائة ويسجل ذلك انخفاضا حادا اذا ما قورن بمعدله في السبعينات حين كان يزداد بنحو ٢٠ في المائة في السنة حيث كان يجسد المقترضون الاقتراض ميسورا وغير مكلف نسبيا وحيث كانت المصارف تتهافت على الإقراض .

٧ - ولم يمنع تباطؤ نمو الديون حدوث انخفاض آخر في مؤشرات الديون الرئيسية لان قدرة البلدان النامية على خدمة الدين قد انخفضت أيضا وذلك ناتج إلى حد كبير عن انخفاض أسعار السلع الاساسية . ويبين الجدول ٢ بعض المؤشرات الاساسية لحالة الديون . وزادت نسبة الديون الى الصادرات للبلدان النامية المستوردة لرأس المال من ١٧١ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١٨٢ في المائة في عام ١٩٨٦ ، وهو معدل من المتوقع بقاؤه في عام ١٩٨٧ . وزادت النسبة المقابلة وهي نسبة خدمة الديون الى الصادرات من نحو ٢٤ في المائة إلى ٢٥ في المائة ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٨ - وإن حالة الديون لعدد كبير من البلدان حرجة بدرجة أكبر بكثير مما توضحه الصورة الشاملة . وزادت نسبة الديون الى الصادرات للبلدان ال ١٥ المثقلة بالديون من ٢٨٤ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٣٨ في المائة في عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن تبلغ ٣٥٠ في نهاية العام الحالي ، وبالنسبة للبلدان التي تعتمد بالدرجة الاولى على الاقتراض الرسمي ، وهي أصاها البلدان ذات الدخل المنخفض التي تضم جزءا كبيرا من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وزادت النسبة من ٢٩٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٣٩ في المائة في عام ١٩٨٦ ومن المقدر أن تبلغ ٣٤٥ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٩ - ويظل عبء خدمة الديون لهذه البلدان المثقلة بالديون مرتفعا جدا . وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة زاد العبء في عام ١٩٨٦ حيث بلغت تكلفة خدمة ديونها ٤٤ في المائة من صادراتها وخصم أكثر من نصفها لمدفوعات الفائدة .

الجدول ١ - الديون الخارجية للبلدان النامية :
الابعاد الرئيسية (١٩٨٢-١٩٨٧)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

(ب) ١٩٨٧	(١) ١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
١٠٢٢	٩٧٩	٩٢٩	٨٨٠	٨٤١	٧٧٨	مجموع ديون البلدان النامية
٨٤٧	٨٠٧	٧٦٢	٧٠٢	٦٥٩	٥٧٦	الطويلة الاجل
٢٨٩	٢٧١	٢٥١	٢١٩	٢٠٢	١٨٤	الرسمية
٥٥٨	٥٢٦	٥١٢	٤٨٤	٤٥٧	٢٩٢	الخاصة
١٢٨	١٢٢	١٢٩	١٤٤	١٥٢	١٨٢	القصيرة الاجل
						استخدام ائتمان صندوق
٢٧	٢٩	٢٧	٢٢	٢٠	٢٠	النقد الدولي

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ،
استنادا الى "جداول البنك الدولي عن الديون في العالم" ، طبعة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛
وصندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، نيسان/ابريل ١٩٨٧ ؛ والامم
المتحدة ، "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧" .

(١) تقديرات أولية .

(ب) اسقاطات .

وبالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويل الرسمي زادت نسبة خدمة الدين باستمرار خلال الثمانينات فبلغت ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٦ ، ومن المقدر أن تزيد الى ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٧ نظرا لانخفاض في سعر الفائدة كان أثره المباشر ضئيلا . ومع جمود أو انخفاض الايرادات في العديد من هذه البلدان زادت أيضا نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي بها بحدود خلال الثمانينات ، وبلغت ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٦ وهي أعلى نسبة بالنسبة لأي مجموعة من البلدان .

الجدول ٢ - نسب الديون الرئيسية للبلدان النامية^(١)

١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ ^(ب)	١٩٨٧ ^(ج)
<u>نسب الديون الى الصادرات</u>					
١٥٦	١٦٤	١٥٨	١٧١	١٨٢	١٨٢
البلدان النامية المستوردة					
لرأس المال					
٢٧٠	٢٩٠	٢٧٢	٢٨٤	٢٢٨	٢٥٠
البلدان الخمسة عشر المشغلة					
بالديون					
٢١٨	٢٤٢	٢٥٩	٢٩٢	٢٢٩	٢٤٥
بلدان نامية تعتمد بشدة على					
الاقتراض الرسمي					
٢١٤	٢٢٧	٢٢٢	٢٥٧	٢٨٢	٢٩٤
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
<u>نسب خدمة الدين الى الصادرات</u>					
البلدان النامية المستوردة					
لرأس المال					
٢٥,٤	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٢,٩	٢٤,٧	٢٢,٦
البلدان الخمسة عشر المشغلة					
بالديون					
٤٩,٤	٤٢,٥	٤١,١	٣٨,٧	٤٣,٩	٤٠,٧
بلدان نامية تعتمد بشدة على					
الاقتراض الرسمي					
٢١,٩	٢٢,٦	٢٥,٢	٢٥,١	٢٠,٤	٢١,٤
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
<u>نسب خدمة الفائدة الى الصادرات</u>					
البلدان النامية المستوردة					
لرأس المال					
١٤,٦	١٤,٠	١٣,٨	١٣,٢	١٣,٤	١١,٠
البلدان الخمسة عشر المشغلة					
بالديون					
٢٠,٨	٢٠,٠	٢٨,٨	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٤,٩
بلدان نامية تعتمد بشدة على					
الاقتراض الرسمي					
١٠,٩	١١,١	١١,٧	١١,٣	١١,٣	١٢,٥
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى					

المصدر : صندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، نيسان/أبريل

١٩٨٧ .

(١) تعريف صندوق النقد الدولي الذي يدرج بين البلدان المستوردة لرأس المال كلا من اليونان والبرتغال وجنوب افريقيا والبلدان الاوروبية الاعضاء ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والصين .

(ب) أولية .

(ج) اسقاطات صندوق النقد الدول .

١٠ - ويشير العبء المتزايد للديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية إلى عدم كفاية الاستراتيجية الدولية الراهنة لحل المشكلة . وتقوم الاستراتيجية الحالية ، كما فهم من الاجراءات التي اتخذت حتى الآن والبيانات التي صدرت ، على أساس عدد من العناصر :

(أ) أن النمو في الناتج والتجارة العالميين يمكن البلدان النامية من التخفيف من أعباء ديونها عن طريق زيادة صادراتها ؛

(ب) أن المدينين سيواصلون الوفاء بالتزاماتهم لخدمة الدين وسيطبق تخفيف عبء الدين بطريقة انتقائية وأنه سيتم إعادة جدولة الديون على أساس كل حالة على حدة بينما تقوم البلدان المدينة بعمليات التكيف اللازمة ؛

(ج) أنه سيكون في المتناول توفير تمويل اضافي لدعم جهود التكيف اللازمة .

١١ - ويرجع عدم الرضا عن الاستراتيجية إلى حد كبير إلى أن بعض هذه الافتراضات الأساسية لم تتحقق . فنمو الناتج والتجارة العالميين لم يرتفع ؛ ولم يتم تلبية الحاجة الماسة إلى تمويل جديد كاف ، وفي الواقع كان هناك تدفق صاف كبير للموارد المالية من البلدان النامية إلى الخارج .

١٢ - وأصبح افتراض ضرورة الوفاء بالديون بالكامل موقع شك سواء في السوق أو في الاجراءات التي اتخذها بعض المدينين من جانب واحد في الشهور الأخيرة . وبالنسبة لأكثر من اثني عشر داتنا كبيرا ، تقدر الاسواق المالية الآن أسعار مكوك الدين بأقل من قيمتها الاسمية بكثير . وفي الاسواق الموازية لهذه الأصول ، تقدر ديون البلدان النامية بمتوسط خمم يبلغ نحو ٤٠ في المائة . وقد زادت المصارف الدائنة الرئيسية مؤخرا احتياطاتها المتعلقة بخسائر القروض المقابلة لديون البلدان النامية اعترافا منها بتقييم الاسواق هذا . وفخلا عن ذلك ، أوقفت البرازيل ، وهي أكبر بلد مدين ، مدفوعات الفائدة على ديون المصارف ، كما أوقفت في آونة أقرب عهدا سداد أصل الدين بالنسبة لبعض ديونها الرسمية . وتابعت بيرو سياستها المعلنة بقصر مدفوعات خدمة ديونها في حدود نسبة مئوية محددة من إجمالي صادراتها . وفي عدد من الأمثلة أوقفت بلدان مدينة ، برامج التكيف التي يرميها صندوق النقد الدولي .

ثالثا - البارامترات الحرجة لحالة الديون

نمو الناتج والتجارة العالميين

١٣ - من بين العوامل التي عقدت عليها الآمال في إيجاد حل مبكر لمشكلة الديون في منتصف الثمانينات حدوث انتماء في النمو في البلدان الصناعية^(٥) . فقد تبين أن المعدل الفعلي للنمو أقل من أن يكون كافيا لإحداث أثر ملموس في مشكلة الديون (انظر الجدول ٣) . وتضاءلت نسبة النمو التي بلغت ٤,٧ في المائة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في عام ١٩٨٤ ، والتي كانت قد أشارت بعض التفاؤل بالنسبة للنمو ، فبلغت متوسفا قدره ٣,٧ في المائة فقط خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ولا ينبغي عام ١٩٨٧ باحتمالات أفضل . وانخفض نمو الناتج العالمي من ٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى متوسط قدره ٣,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

١٤ - وكان تباطؤ نمو التجارة العالمية خلال الثمانينات ملحوظا بدرجة أكبر من نمو الناتج العالمي . ونما حجم التجارة العالمية بنسبة ٣,٤ في المائة فقط خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ وبعد انتمائها بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٤ . وتشير الدلائل الحالية إلى أنها من المحتمل ألا تنمو بأكثر من نسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٧ .

الجدول ٢ - نمو الانتاج والتجارة العالميين ، ١٩٧١-١٩٨٧

(التغير السنوي في النسبة المئوية)

	١٩٨٧ (ب)	١٩٨٦ (أ)	١٩٨٥	١٩٨٤	متوسط	متوسط
					١٩٨٦	١٩٧١-١٩٨١
<u>النمو في الانتاج</u>						
الانتاج العالمي	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٤,٥	٢,٧	٢,٩
البلدان المتقدمة النمو ذات						
الاقتصاد السوقي	٢,٦	٢,٤	٢,٩	٤,٧	٢,٢	٢,١
البلدان النامية	٢,٧	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٥	٥,٦
المصدرة للطاقة	٠,٥	١,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٦,٠
المستوردة للطاقة	٤,٢	٥,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٥,٠
البلدان الاوروبية ذات الاقتصاد						
المخطط مركزيا	٤,١	٤,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٢	٥,٢
الصين	٧,٠	٧,٠	١٢,٢	١٢,٠	٨,٨	٥,٧
<u>حجم التجارة العالمية</u>	٢,٠	٢,٥	٢,٢	٨,٩	٢,٧	٥,٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية للأمم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) اسقاطات .

أسعار السلع الأساسية

١٥ - إن أحد العوامل التي ساهمت في ظهور أزمة الديون في كثير من البلدان هو الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في الثمانينات . والبلدان النامية التي تمثل صادراتها من السلع الأولية ٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع صادراتها تتحمل نحو ٧٠ في المائة من إجمالي ديون البلدان النامية . وفي حالة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تمثل المنتجات الأولية أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات . والنفط هو بند الصادرات الوحيد فعليا لدى عدد من البلدان المدينة ؛ بل إن البعض من البلدان الأكثر تقدما بين البلدان المشغلة بالديون والاقتصاد المتنوع بشكل معقول لا يزال يعتمد على الصادرات الأولية ليحصل على نسبة كبيرة من عائداته من النقد الأجنبي .

١٦ - وتزامنت بداية انخفاض أسعار النفط مع بداية أزمة الديون في عام ١٩٨٢ . وهبطت الأسعار هبوطا شديدا ، بنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٦ ، وبحلول منتصف ١٩٨٧ كانت لا تزال تقل بنسبة ٢٠ في المائة عن أسعار ١٩٨٥ . وقد ساهم ببطء النمو في البلدان الصناعية ، وانخفاض الطلب وارتفاع أسعار الفائدة ، في الهبوط الحاد لأسعار السلع الأساسية غير الوقودية في الثمانينات . وانخفض متوسط الأسعار الدولارية لهذه السلع الأساسية انخفاضا حادا في بداية الثمانينات ، واستمر في عام ١٩٨٦ منخفضا بنسبة ٢٠ في المائة عن مستويات الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ (انظر الجدول ٤) . وكان الانخفاض في أسعار حقوق السحب الخاصة أكثر حدة . فضلا عن ذلك ، فقد سببت انخفاض أسعار السلع الأساسية زيادة في أسعار المصنوعات المقدررة بالدولار . ففي عام ١٩٨٦ كانت أسعار السلع الأساسية غير الوقودية بالنسبة إلى أسعار المصنوعات تقل بنسبة ٢٥ في المائة عن مستوياتها في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ وازدادت انخفاضا في النصف الأول من سنة ١٩٨٧ . وكانت هذه التحولات في الأسعار تشمل خسارة جد ضخمة في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية قدرت بنحو ٩٤ بليون دولار للسنة في تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي^(٦) . وقد تم تعويض جزء من هذه الخسارة في عام ١٩٨٧ بفعل ارتفاع أسعار النفط . وأظهرت أسعار بعض السلع الأساسية غير الوقودية ارتفاعا ذا شأن في الشهور الأخيرة ، بيد أن احتمالات المستقبل القريب لا تزال كئيبة بصفة عامة .

الجدول ٤ - أسعار السلع الأساسية ، ١٩٨٢-١٩٨٧

(١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠)

الاسعار الحقيقية للأساسية (ب) بالدولار للبرميل (ج)	الاسعار الاسمية للمنتجات (أ)	الرقم القياسي الموحد لاسعار السلع الأساسية غير الوقودية (بحقوق) الحساب الخاصة	السنة			
٢٤,٠٠	٨٠	٩٧	٨٩	٧٨		١٩٨٢
٢٩,٥٠	٨٩	٩٣	٩٨	٨٣		١٩٨٣
٢٩,٠٠	٩٣	٩١	١٠٣	٨٤		١٩٨٤
٢٥,٤٠	٨٢	٩١	٩٣	٧٥		١٩٨٥
١٢,٧٢	٧٢	١١٠	٨٥	٧٩		١٩٨٦
						١٩٨٧ (كانون الثاني/ يناير - حزيران/يونية)
١٧,٥٢	٦٠	١٢٢	٧٢	٧٢		

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ، استنادا الى منشور الاونكتاد الممنون "Monthly Commodity Price Bulletin" والى منشور الامم المتحدة الممنون "Monthly Bulletin of Statistics" ، عدد ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، و "Petroleum Intelligence Weekly" و "OPEC Annual Statistical Bulletin".

(أ) الاسعار الدولارية للمنتجات المصدرة من قبل بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(ب) الارقام القياسية للاسعار الدولارية مخففة بالارقام القياسية لاسعار المنتجات .

(ج) سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ، والاسعار رسمية عدا اسعار عامسي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ التي هي مقدرة بالقيمة مطروحا منها النقل والتكرير . والرقم المتعلق بعام ١٩٨٧ هو رقم تقريبي يقوم على القيمة لشهر كانون الثاني/يناير مطروحا منها النقل والتكرير وعلى الاسعار الرسمية للشهور الاولى .

أسعار الفائدة

١٧ - أعطت أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة أو السلبية دفعة للاقتراض الدولي في السبعينات ، وساهم ارتفاعها الحاد في أثناء الثمانينات مساهمة كبيرة في تفاقم حدة مشكلة الديون التي تم التعاقد على كثير منها بأسعار متغيرة . وبدأ سعر الفائدة الاسمي في الولايات المتحدة وسعر الفائدة الدولي في مصارف لندن ، وهما السعيران الرئيسيان اللذان ترتبط بهما الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة للبلدان النامية ، في الارتفاع في أواخر السبعينات وبلغا الذروة في عام ١٩٨١ . وانخفضت الأسعار بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٦ ولكنها أخذت ترتفع تدريجيا في الشهور الأخيرة . ويعتمد تخفيف عبء الديون بمرور الزمن ، إذا استمرت جميع الظروف دون تغيير ، على بقاء سعر الفائدة دون معدل نمو صادرات البلد المدين . وكانت حالة معظم البلدان المدينة على عكس ذلك في أثناء الثمانينات .

١٨ - ويتوقف حجم مدفوعات الفائدة التي يسدها البلد المدين على كل من حجم الدين المستحق السداد وسعر الفائدة المفروض على الدين . وكما تراكم دين البلدان النامية بسرعة في السبعينات فقد تراكمت مدفوعات الفائدة ولكن ارتفاع سعر الفائدة ذاته قد أضر كثيرا على تضخيم حجم مدفوعات الفائدة . وطبقا لآحد التقديرات ، فقد بلغت مدفوعات الفائدة الإضافية المترتبة على الزيادة في سعر الفائدة فقط ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المدينة الرئيسية في أمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ عندما بلغت أسعار الفائدة الإسمية أعلى مستوياتها (٧) .

١٩ - وفي حين أن أسعار الفائدة الاسمية قد انخفضت بدرجة كبيرة منذ ١٩٨٣ - ١٩٨٣ فإن عبء الدين الخارجي للبلدان النامية يتأثر أكثر بأسعار الفائدة الحقيقية . وكانت أسعار الفائدة الحقيقية أكبر بكثير في النصف الأول من الثمانينات عنها في النصف الثاني من السبعينات (الجدول ٥) ، وذلك عندما تقاس بتأثير السعر الاسمي إما بواسطة مؤطر الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أو ، كمقياس لعبء الفائدة الحقيقي الواقع على عاتق البلدان النامية المدينة ، مؤطرا بتغيرات أسعار السلع الأولية التي تصدرها . ولم يحدث انخفاض كبير في سعر الفائدة الحقيقي الذي تتعامل به البلدان النامية المستوردة للطاقة إلا في عام ١٩٨٦ . وكما يبين الجدول أيضا ، فقد كانت الأسعار الحقيقية التي تتعامل بها البلدان النامية تزيد كثيرا عن الأسعار التي تتعامل بها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على مدار الثمانينات .

٢٠ - وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية ، بصورة مباشرة ، الى زيادة تكاليف الفوائد المرتبطة بالاقتراض الخاص ؛ كما أدى أيضا الى زيادة متوسط الفائدة المفروضة على القروض الرسمية لان المقرضين الرسميين لجأوا الى تغطية التكلفة المتزايدة للأموال القابلة للإقراض . وفي الوقت الذي اتجهت فيه أسعار الفائدة المدفوعة عن القروض الخاصة المستحقة السداد الى الانخفاض في السنتين الاخيرتين ارتفع في عام ١٩٨٦ متوسط سعر الفائدة الفعلي الذي تدفعه البلدان النامية عن الدين الرسمي غير التساهلي (الجدول ٦) .

التكيف في البلدان النامية

٢١ - تعتبر التغييرات في الهيكل الاقتصادي ملمحا أساسيا من ملامح عملية النمو الاقتصادي ذاتها . إلا انه بالنسبة الى عدد كبير من البلدان النامية كان ما شهدته الثمانينات من تكيف - مفروض على تلك البلدان بفعل مشكلة الدين وببطء نمو الاقتصاد العالمي ، والكوارث الطبيعية في عدد من الحالات - يعني انخفاضا كبيرا في الانفاق على الاستهلاك أو على الاستثمار أو على كليهما . وكان معنى ذلك حدوث بطء في النمو وفي حالات كثيرة انخفاض كبير في مستويات المعيشة ، وكانت التكلفة الاجتماعية الملازمة جد مرتفعة .

الجدول ٥ - أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ، ١٩٧٥-١٩٨٧

سعر الفائدة الاسمي		معامل انكماش الاسعار				سعر الفائدة الحقيقي (هـ)		
سعر	سعر	الناتج المحلي	السلع الاساسية	سعر	سعر	سعر الفائدة	سعر الفائدة	
الفائدة	الفائدة	الاجمالي لبلدان	غير الوقودية	الفائدة	الفائدة	الرئيسي في	الرئيسي في	
الدولي	الرئيسي	الاقتصاد السوقي	التي تصدرها	الدولي في	الدولي في	الولايات	الولايات	
في مزارق	بالولايات	المتقدمة	البلدان	مزارق لندن	مزارق لندن	المتحدة	المتحدة	
لندن (١)	المتحدة (ب)	النمو (ج)	النامية (د)	معدلا بنسبة : (١)	معدلا بنسبة : (٢)	معدلا بنسبة : (١)	معدلا بنسبة : (٢)	
		(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	
١٩٧٥	٧,٨	٧,٩	١١,١	١٩,٠-	٢,٠-	٢٢,٩	٢,٩-	٢٢,١
١٩٧٦	٦,١	٦,٨	٧,٢	١٤,١	١,١-	٧,٠-	٠,٥-	٦,٢-
١٩٧٧	٦,٢	٦,٨	٧,٢	٢٦,٠	٠,٨-	١٥,٧-	٠,٤-	١٥,٢-
١٩٧٨	٩,١	٩,١	٧,٤	٧,٦-	١,٦	١٨,١	١,٥	١٨,٠
١٩٧٩	١١,٩	١٢,٧	٨,٠	١٤,١	٢,٦	١,٩-	٤,٢	١,٢-
١٩٨٠	١٤,٠	١٥,٢	٩,٢	١٢,٤	٤,٢	٠,٦	٥,٥	١,٧
١٩٨١	١٦,٧	١٨,٩	٨,٩	١٥,٥-	٧,٢	٢٨,٠	٩,٢	٤٠,٦
١٩٨٢	١٢,٦	١٤,٩	٧,٢	١٥,١-	٦,٠	٢٢,٧	٧,١	٢٥,٢
١٩٨٣	٩,٩	١٠,٨	٥,٢	٥,١	٤,٤	٤,٦	٥,٢	٥,٥
١٩٨٤	١١,٢	١٢,٠	٤,٦	١,٢	٦,٤	١٠,٠	٧,١	١٠,٧
١٩٨٥	٨,٦	٩,٩	٤,٢	١٠,٧-	٤,١	٢١,٧	٥,٦	٢٢,١
١٩٨٦	٦,٩	٨,٤	٢,٨	٥,٢	٢,١	١,٦	٤,٦	٢,١
١٩٨٧ (٩)	٦,٩	٧,٨	٢,٢	٧,٦-	٢,٥	١٥,٧	٤,٤	١٦,٧

(يتبع)

حواشي الجدول ٥ (تابع)

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ، استنادا الى منشور صندوق النقد الدولي المعنون "International Financial Statistics" ، ومنشور الاونكتاد المعنون "Monthly Commodity Price Bulletin" ، وغير ذلك من المصادر الرسمية الوطنية والدولية .

(أ) عروض أسعار الفائدة المشتركة بين مصارف لندن لفترة ٦ أشهر على ما يتودع بدولارات الولايات المتحدة .

(ب) سعر الفائدة الذي تتقاضاه أكبر المصارف الأمريكية على القروض القصيرة الاجل من أكثر عملاتها جدارة بالائتمان .

(ج) المعامل الضمني لانكماش الاسعار لمجموع الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(د) رقم الاونكتاد القياسي للأسعار الدولارية للسلع غير القودية ، التي تصدرها البلدان النامية .

(هـ) واحد زائداً سعر الفائدة الاسمي مقسوماً على واحد زائداً معدل التغير في معامل انكماش الاسعار المحدد .

(و) الارقام المتعلقة بعام ١٩٨٧ هي متوسطات عن الشهور الستة الاولى لاسعار الفائدة الدولية في مصارف لندن والشهور الستة الاولى لسعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة .

الجدول ٦ - متوسط أسعار الفائدة الاسمية التي
دفعتها البلدان النامية حسب نوع
الدين والجهة الدائنة ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (١)
(النسبة المئوية)

(ب) ١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	
						<u>الدين التساهلي</u>
٢,٧	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٣	الرسمي الشئائي
١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٥	١,٩	القروض المتعددة الاطراف
						<u>الدين غير التساهلي</u>
٩,٠	٧,٤	٧,٠	٧,٣	٨,١	٦,٨	الرسمي الشئائي
١٠,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٣	٩,٦	القروض المتعددة الاطراف (ج)
						<u>الديون الخاصة</u>
٧,٥	٧,٦	٧,٤	٧,٦	٨,٠	٧,٥	سندات
٨,٥	١٠,٥	١٣,١	١٣,٢	١٧,١	١٥,٥	ديون مصرفية بأسعار متغيرة
٦,٩	٨,٣	١٠,٥	١٠,٠	١٣,٥	١٣,٠	ديون مصرفية قصيرة الاجل

المصدر : للديون الخاصة : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،
Financing and External Debt of Developing countries, 1985 survey (Paris 1986)
ومعلومات قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وبالنسبة للدين
الرسمي : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ، استنادا
الى بيانات نظام البنك الدولي للابلاغ المتعلق بالبلدان المدينة .

(١) القيمة الدولارية لمدفوعات الفائدة السنوية والمصاريف الاخرى (بمسا
فيها الفوارق والمصاريف المفروضة على الديون ذات الاسعار المتغيرة) كنسبة مئوية من
الديون المدفوعة والمستحقة السداد في بداية السنة .

(ب) تقديرات (يستند الدين الرسمي على مدفوعات منتظمة في نهاية كانون
الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بأسعار الصرف المقررة لنهاية عام ١٩٨٥) .

(ج) باستثناء استخدام ائتمان من صندوق النقد الدولي .

٢٢ - وأحد تدابير التكيف التي تحققت هو التغييرات الحادثة في رصيدها الخارجي ، التي كانت جد كبيرة في الثمانينات . إذ تقلص العجز التجاري للبلدان النامية المستوردة للطاقة من ٥٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ثمانية بلايين في عام ١٩٨٦ ، بل كان التغيير أكثر جلاء فيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون . فقد تحول العجز البالغ قدره ٨ بلايين دولار لدى البلدان الخمسة عشر ذات المديونية الباهظة في عام ١٩٨٠ الى فائض يقارب الـ ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ و ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦ . وكانت هذه التغييرات في الميزان التجاري نتيجة للتقلص الكبير في الواردات فضلا عن التوسع الكبير في الصادرات . وزادت واردات البلدان النامية المستوردة للطاقة بمعدل سنوي لا يتجاوز ١,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ بالمقارنة بـ ٤ في المائة خلال النصف الثاني من السبعينات ، بينما ارتفع حجم صادراتها بنسبة ٧,٦ في المائة . وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الصادرات ، لم يرتفع العائد من الصادرات بدرجة كبيرة . بل ان الفرق بين درجة التغير في الواردات والصادرات كان أكثر حدة فيما بين البلدان المثقلة بالديون (الجدول ٧) .

٢٣ - ويمكن التخفيف مؤقتا من تأثير الواردات بانخفاض عائدات التصدير ، وذلك من خلال السحب من احتياطي النقد الاجنبي أو من خلال الإقتراض ، ولكن الاحتياطات لم تكن على وجه التقريب كبيرة بشكل يكفي لمواجهة أزمة بهذا الحجم الراهن . وبلغت احتياطات النقد الاجنبي لدى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ١٠٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ ، أي ما يكفي فقط لتغطية الإنفاق الجاري لـ ٢,٧ من الأشهر . وسُحب من ذلك أكثر من ٢٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٢ . وقد تحسن نوعا ما وضع الاحتياطي لدى تلك البلدان بحلول عام ١٩٨٥ ، إلا أن الاحتياطي لم يرتفع كثيرا في الربع الأول من عام ١٩٨٧ عما كان عليه في بداية الأزمة .

٢٤ - وتقليل الواردات وزيادة الصادرات هما وسيلتان من الوسائل المؤدية الى خفض الإنفاق في البلدان المدينة وتوليد الفائض لمواجهة مدفوعات خدمة الدين المتزايدة . بيد أن هذا الفائض يرتبط في كثير من البلدان بخفض الدخل . والواقع ان انكماش الواردات ذاته يساهم في الغالب في انخفاض الدخل .

الجدول ٧ - نمو صادرات البلدان النامية
و وارداتها ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧

(النسبة المئوية)

١٩٨٧ (ب)	١٩٨٦ (أ)	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
<u>حجم الصادرات</u>						
٢,٠	٨,٣	٠,٥-	٣,٣	٠,٦-	٦,١-	جميع البلدان النامية
٣,٤	٥,٨	٢,٥	٧,٦	٥,٦	١,٧	البلدان النامية المستوردة لرأس المال
٢,٠	٤,٥	٤,١-	٣,٥	٣,٤	٣,٩-	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٤,١	٦,٥	٦,١	١٠,٠	٦,٩	٥,٤	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
١,٣-	٦,٥-	١,٨	٩,٦	٦,٤	٥,١-	البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون
٥,٣	٨,٣	١,٦	٦,٣	٠,٧	٣,٨	البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى
<u>حجم الواردات</u>						
٠,٠	٧,٣-	٥,٠-	٠,٨	٣,٠-	١,٠-	جميع البلدان النامية
٢,٥	٤,٤-	٢,٠-	٤,٠	٣,٩-	٤,٠-	البلدان النامية المستوردة لرأس المال
٩,٠-	٢١,٠-	٦,٣-	٠,٧-	١٠,٩-	٤,٣-	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٥,٩	٢,٠	٠,٣-	٦,٠	١,١	٣,٨-	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٩,١-	٢٠,٣-	٢,٤-	٢,١-	١٦,٢-	١٠,٢-	البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون
٢,٤	٣,٠	٠,٣-	٢,٤-	٨,٠-	٤,٣-	البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ،
وصندوق النقد الدولي ، World Economic Outlook ، April 1987 .

(أ) تقديرات .

(ب) استقطاعات .

٢٥ - وفي البلدان النامية ككل ، انخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بمعدل سنوي قدره ١,١ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وفي أمريكا اللاتينية التي تضم بعض البلدان المثقلة بالديون كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ أقل بنسبة ١٠ في المائة تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٨٠ . وفي افريقيا انخفض بنحو ١٨ في المائة للفترة ذاتها وبنسبة ٥ في المائة اخرى في عام ١٩٨٦ . وكان الاثر الاجتماعي لهذا الانخفاض خطيرا . وكان لذلك أثر ضار بتوزيع الدخل في حين انخفضت الأجور الحقيقية أكثر من انخفاض نصيب الفرد من الدخل^(٨) . وتقلص الإنفاق على الصحة والتعليم تقلصا شديدا في كثير من البلدان وارتفع معدل البطالة وازداد تدهور الظروف الاقتصادية المحيطة بكثير من الفئات الاجتماعية الضعيفة^(٩) .

تدفق التمويل الخارجي

٢٦ - لا شك أن هناك ما يدعو الى تدفق الموارد الى الخارج إذا كان الإنفاق على الاستثمار أو الاستهلاك قد تم تمويله من موارد أجنبية متدفقة الى الداخل في فترة سابقة . ومما يجعل الحالة الراهنة حالة استثنائية هو ، في المقام الاول ، الانعكاس المفاجئ الحاد في الاتجاه ، وشانيا ، انه من السابق لاوانه أن تبدأ معظم البلدان النامية في سداد ديونها في هذا الوقت وأن تضغط عليها عمليات الاقتراض من قبل البلدان المتقدمة النمو الكبيرة الحجم . ومن الناحية الفعلية شهدت البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، كمجموعة ، نقلا سلبيا للموارد المالية منذ عام ١٩٨٤ . وقد بلغ حجم تدفقها النقدي السلبي ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، وهو ما يتعارض بوضوح مع التدفق الإيجابي الى الداخل البالغ حجمه ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . وقد كان حجم النقل السلبي للموارد من البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون أكبر من ذلك بكثير^(١٠) .

٢٧ - والتمويل الرسمي هو اليوم المصدر الصافي الوحيد للتمويل الخارجي لاجل البلدان النامية ، نظرا لان المصارف تعمل على تقليل تعاملاتها وتأخذ من الاموال أكثر مما تقرض - ولكن ذلك التمويل قد تباطأ ووصل مرحلة التوقف الفعلي خلال الثمانينات . فعلى مدار الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ لم يزد إلا بمعدل ١,٥ في المائة بالسعر الجاري للدولار . وزادت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الانمائية بالقيمة الحقيقية بنحو ٣ في المائة على مدار تلك الفترة . وانخفض التمويل المقدم من بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بشكل حاد في أعقاب هبوط أسعار النفط .

٢٨ - وفي عام ١٩٨٦ ، زادت التدفقات المالية الرسمية الى البلدان النامية بنسبة ١٦ في المائة . إلا أن هذه الزيادة ترجع الى حد كبير الى انخفاض سعر الدولار في مقابل العملات الرئيسية الأخرى . وكانت التدفقات المالية الرسمية قد انخفضت فعلا من حيث قيمة الدولار أو الاسعار السائدة في عام ١٩٨٥ (الجدول ٨) . ولا تزال الحالة المالية في كثير من البلدان الأفريقية حرجة ، وكانت تلك الحالة قد خضعت لدراسة دولية مكثفة . وهي الآن محل دراسة من قبل الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية الى أفريقيا ، الذي شكله الأمين العام مؤخرا ، وحدثت في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة ، بالقيمة الدولارية ، في التدفق الصافي للتمويل الرسمي المتجه نحو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا . ولكن هذه الزيادة كانت متواضعة للغاية ، من حيث القيمة الحقيقية ، وحسبما ذكر مؤخرا رئيس البنك الدولي فإن الإصلاحات في البلدان المستحقة لمساعدات المؤسسة الإنمائية الدولية التي لديها برامج للتكيف ستكون دون أهدافها بكثير إذا لم تات زيادات كبيرة في التمويل المتوسط الأجل" (١١) .

٢٩ - وتبين المؤشرات الحالية انه من غير المرجح زيادة التدفقات الرسمية بدرجة كبيرة في المستقبل القريب ما لم يكن هناك بعض الجهد الدولي الحازم . ويتوقف الكثير على الجهد المبذول لزيادة موارد مؤسسات الإقراض الدولية ، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية .

٣٠ - والتمويل الإنمائي الرسمي لازم بشكل خاص من أجل البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني محدودية فرص وصولها الى أسواق رأس المال ، ولكن التغييرات الشديدة التي حدثت في الثمانينات في حجم الوساطة المالية وتكوينها قد زادت من أهميته للبلدان النامية الأخرى أيضا . وزادت حصة التمويل الرسمي في التدفق المالي الكلي الى البلدان النامية من نحو ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٦ . وشمة دور حيوي يمكن الآن أن تؤديه لا في مجرد تمويل معظم احتياجات البلدان المنخفضة الدخل بل أيضا في دعم موارد البلدان الأكثر تقدما بين البلدان النامية ولاستعادة جدارتها بالائتمان عن طريق الاستثمار في إنتاج السلع القابلة للإتجار بها .

الجدول ٨ - صافي تدفق رؤوس الاموال الى البلدان
النامية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (١)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالاسعار الجارية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥٦,٦	٤٩,٠	٤٧,٥	٤٢,٣	٤٤,٩	٤٦,٥	٤٥,٦	١- التمويل الإنمائي الرسمي
٤٤,١	٣٧,١	٣٤,٩	٣٣,٤	٣٤,١	٣٧,٣	٣٧,٦	المساعدة الانمائية الرسمية
٣٤,٦	٢٨,٦	٢٧,١	٢٥,٩	٢٦,٧	٢٩,٤	٢٩,٨	الخصائية
٩,٥	٨,٥	٧,٨	٧,٦	٧,٥	٧,٩	٧,٨	المتعددة الاطراف
١٣,٥	١١,٩	١٣,٧	٨,٦	١٠,٨	٩,٢	٨,٠	غير ذلك
٢,٠	٢,٩	٥,٤	٨,٣	١٤,٦	١٨,٤	١٦,٩	٢- استثمار التصدير
٣٦,٠	٣٠,٤	٣٣,١	٤٧,٤	٥٨,٣	٧٤,٣	٦٦,٠	٣- التدفقات الخاصة
٥,٠	١٣,٥	١٧,٤	٣٤,١	٣٧,٦	٥٢,٠	٤٩,٠	الاقراض المصرفي
١١,٠	٧,٥	١١,٥	٩,٣	١٣,٧	١٧,١	١١,٢	الاستثمار المباشر
٨٤,٧	٨٣,٣	٨٦,١	٩٧,٧	١١٧,٨	١٣٩,١	١٣٨,٤	٤- التدفق الرأسمالي الكلي
١٣,٨	١٠,٦	٨,٩	٨,٨	٩,٣	٨,٩	١٠,٢	(١ + ٢ + ٣) أقل البلدان نموا
١٨,٧	١٦,٥	١٣,٢	١٤,٨	١٧,٤	١٧,٣	١٦,٤	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٧,٣	١٩,٠	٣٧,٠	٣٦,٦	٤٩,٩	٦٤,٣	٥٥,٩	امريكا اللاتينية
٦٩,٧	٨٣,٣	٨٧,٠	٩٦,٧	١١٦,٢	١٣٤,٣	١١٩,٥	٥- التدفق الرأسمالي الكلي حسب الاسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٥
٤٦,٨	٤٩,٠	٤٨,٠	٤١,٩	٤٤,٣	٤٤,٩	٤٣,٤	التمويل الإنمائي الرسمي
٣٦,٦	٣٧,١	٣٥,٣	٣٣,١	٣٣,٦	٣٦,٠	٣٥,٠	المساعدة الانمائية الرسمية

(يتبع)

الجدول ٨ (تابع)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
بند تذكيري :						
اقراض صندوق النقد الدولي						
للبلدان النامية المستوردة						
لرأس المال (ب)						
٢,٧ -	٠,٢	٤,٢	١١,١	٥,٧	٥,٧	٢,٤

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Financing and External Debt of Developing Countries, 1986 Survey, Paris, 1987 ؛ وصندوق النقد الدولي ، International Financial Statistics ، وأعداد مختلفة من IMF Survey .

(١) التدفقات خالصة من الاستهلاك ولكنها لا ترفع في الحساب مدفوعات الفوائد وهروب رؤوس الأموال .

(ب) شاملا الصندوق الاستثماري لصندوق النقد الدولي .

٣١ - وانخفضت التدفقات الخاصة الآتية من جميع الموارد الى البلدان النامية من ٦٦ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ الى ٢٦ بليون دولار في سنة ١٩٨٦ ، كما انخفضت حمتها في التدفقات الكلية من ٥٢ في المائة الى ٢٠ في المائة . واختفى ائتمان التصدير من الوجود فعليا .

٣٢ - ومن الناحية العملية ، ظل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر متواصلا على مدار السنين . وقد هبط من ١١,٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٤ الى ٧,٥ بلايين دولار في سنة ١٩٨٥ وعاد فارتفع الى ١١ بليون دولار في سنة ١٩٨٦ ، وهو رقم جد قريب من المتوسط المسجل في الثمانينيات . وأعرب أخيرا عن كثير من التفاؤل بشأن مبادلات الديون بالأسهم ، ولكن التوقعات القائلة بحدوث زيادة كبيرة في الاستثمار الاجنبي عن طريق تلك الآلية لا تبدو مشرقة فيما يتصل بمعظم البلدان المدينة .

٣٣ - وانخفض بشكل حاد حجم القروض المصرفية ، التي هي أكبر مكوّن للتدفقات الخاصة ، وبحلول سنة ١٩٨٦ كانت قد نضبت تماما . ومن الامور الجوهرية في هذا الموضوع مسألة الجدارة بالائتمان التي أشارتها مشكلة الديون ذاتها . وتحس المصارف بأن العديد من المدينين قد فقدوا تلك الجدارة . وهبطت القروض الجديدة المقدمة من المصارف التي ترفع تقاريرها الى مصرف التسويات الدولية الى بلدان نامية من غير أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من نحو ٤٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ الى ٢٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ، وكانت منعدمة عمليا بحلول سنة ١٩٨٥ (الجدول ٩) . وكان صافي الاقتراض في سنة ١٩٨٦ سالبا من الناحية الفعلية بمقدار ٢,٨ بلايين دولار إذا استبعدنا مقاطعة تايوان الصينية . ومما يدعو للانزعاج الشديد ذلك الهبوط الحاد الذي شهدته سنة ١٩٨٦ ، بعد توقف في سنة ١٩٨٥ ، وهو يعبر عن وجود مصاعب لدى إبرام الصفقات الائتمانية بين المصارف والبلدان المدينة . ومن المتوقع ، على أية حال ، أن تشهد سنة ١٩٨٧ ، حدوث انتعاش في الإقراض المصرفي المنظم (١٢) .

الجدول ٩ - القروض الجديدة المقدمة من المصارف
التي ترفع تقاريرها الى مصرف التسويات
الدولية، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (١)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	القروض المقدمة الى :
٠,١- (٤,٠-) (ب)	١١,٣	٧,٩	٢٢,٤	٢٨,٠	٤٤,١	٤٥,٩	البلدان النامية
٠,٢-	٠,٢	١,٩ -	٩,٨	٨,٢	٤,٢	٧,٠	بلدان أوبك
٠,١ (٢,٨-) (ب)	١١,١	٩,٨	١٢,٦	١٩,٨	٣٩,٩	٢٨,٩	بلدان أخرى

المصدر : مصرف التسويات الدولية ، 1987. Basle, Fifty-seventh Annual Report

(١) القروض الجديدة محسوبة من واقع التغييرات في المطالبات أو الأصول .

(ب) باستثناء مقاطعة تايوان الصينية .

رابعا - لمحات عن الديون وعبء خدمة الديون
في النصف الثاني من الثمانينيات

٢٤ - كان الحكم القائم على التجربة في الستينيات وأوائل السبعينيات فيما يتعلق بالادارة السليمة لميزان المدفوعات في البلدان النامية يقضي بالألا تتجاوز خدمة الديون (الاستهلاك بالاضافة الى الفائدة) ١٥ الى ٢٠ في المائة من حصيله الصادرات (السلع والخدمات)^(١٣) . ونسبة خدمة الديون ، مثل مؤشرات أخرى للمديونية - من قبيل نسبة الديون الى الصادرات أو نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي - ليست مؤشرا كاملا نتبين منه ضعف البلد المدين إزاء تقلب حصيله الصادرات وتكلفة الاقتراض الخارجي وتوافره . غير أنها تعطي فكرة تقريبية عن عبء الدين الخارجي . وقد دفعت الصدمة النفطية الاولى في سنة ١٩٧٣ والانكماش الحادث في سنة ١٩٧٥ عددا كبيرا من الجهات المقترضة في البلدان النامية المستوردة للطاقة ، بحيث تجاوزت الحدود القديمة . وفي البداية اعتبر ذلك أمرا نافعا بصفة مؤقتة . غير أن التدويل التدريجي لاسواق رأس المال ، والضغط في سبيل إعادة التدوير ، وتوقع الدائنين والمقترضين أن يتكرر في الثمانينيات ذلك النمو السريع الذي شهدته التجارة الدولية في العقدين السابقين ، أدى بكثير من البلدان النامية ، بما فيها عدة بلدان مصدرة للنفط ، الى مواصلة رفع مستويات الديون بموافقة دائنيها . وفي امريكا اللاتينية حدث بالفعل أن بلغت قيمة مدفوعات الفوائد وحدها في سنة ١٩٨٠ ، ١٧ في المائة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات .

٣٥ - وبذلك تبين من زيادة أسعار الفائدة (انظر الجدول ٥) والانكماش العالمي في سنة ١٩٨٢ والتباطؤ الشديد في حركة التجارة الدولية وانخفاض أسعار السلع الاولية (انظر الجدول ٤) أن البلدان النامية المدينة معرضة للخطر بدرجة كبيرة^(١٤) . وعلى الرغم من جهود التكييف التي بدأت في سنة ١٩٨٢ أو ١٩٨٣ ، وزيادة حجم الصادرات كثيرا عن حجم الواردات فإن نسب خدمة الديون في سنة ١٩٨٦ كانت أعلى من أي وقت مضى . وبلغت نسبة الفوائد وحدها ٢٨ في المائة من حصيله الصادرات في امريكا اللاتينية وزادت في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٧ في المائة في سنة ١٩٨٠ الى نحو ١٢ في المائة .

٣٦ - وعلى الرغم من وجود عدة معايير مختلفة لتقييم عبء خدمة الديون ، فإن جميع المحللين يتفقون بالفعل على أن المستويات الحالية لخدمة الديون مغرطة وتوق النمو في الاقتصاد العالمي وتجعل ادارة ميزان المدفوعات صعبة للغاية كما تزيد من عدم

الاستقرار المالي العالمي . وبذلك يكون تحليل التغييرات المحتملة الظهور في أعباء خدمة الديون في الاعوام المقبلة هاما للغاية . فاذا أمكن ، في ظل السياسات الحالية ، توقع انخفاض سريع في أعباء خدمة الديون ، فان استراتيجية الديون لن تحتاج لغير تعديلات هامشية . إلا أنه إذا كانت التوقعات تفيد بأنها ستظل شديدة ، بل وقد تزيد ، مما يشدد من "إجهاد" المدينين والدائنين ، فهذا من شأنه أن يوضح أن المطلوب يتجاوز كثيرا إحداث تغييرات هامشية في استراتيجية الديون . وما يلي ذلك هو تقييم للتطور المحتمل حدوثه في أعباء خدمة الديون في ظل السياسات الجارية . وهو يستند الى الاسقاطات المنشورة أخيرا التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والى حسابات الامم المتحدة القائمة على أساس اسقاطات خط الاساس المتوسطة الاجل لمشروع لينك^(١٥) .

القوى الدافعة للتغييرات في صورة الديون

٢٧ - ترتبط ديناميات الدين الخارجي للبلدان النامية بتطورات وضعها الحسابي الجاري (ميزان تجارة السلع والخدمات) واحتياجاتها التمويلية . والاسس التي تستند اليها الاسقاطات هي كالتالي : تتحدد ، الى حد بعيد ، البيئة الاقتصادية الدولية ذاتها ، وهي التي تؤثر كثيرا في الميزان الحسابي الجاري للبلدان النامية ، بفعل الاداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية لبضعة بلدان صناعية كبيرة . ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل زيادة الاسعار في البلدان الصناعية هما العاملان الرئيسيان المحددان لحصائل صادرات البلدان النامية وقدرتها الشرائية بالنسبة الى الواردات . ومتوسط أسعار الفائدة في البلدان الصناعية يحدد بدرجة كبيرة تكلفة الاقتراض الخارجي للبلدان النامية وكذلك مستوى خدمة الفوائد المقررة لمصيدها القائم من الديون الخارجية . وتؤثر تقلبات أسعار الصرف فيما بين عملات البلدان الصناعية الرئيسية على الاسعار المحددة بالعملات الاجنبية لصادرات البلدان النامية ، وقدرة بعض المصدرات على التنافس في مناطق العملات المختلفة . وعلى أساس تقويم العملات في الدين الخارجي ، يمكن للتبدلات الحادثة في أسعار الصرف أن تغير كثيرا من عبء الدين الخارجي من ناحية العملة المحلية . كذلك ، فإن السياسات التجارية في البلدان الصناعية تحدد درجة انفتاح أسواقها لصادرات آتية من البلدان النامية .

٢٨ - ومن جهة أخرى ، فإن السياسات الداخلية للبلدان المدينة تؤثر أيضا تأثيرا حاسما على وضع ديونها الخارجية . فسياساتها الاقتصادية الكلية والتجارية ، وسياساتها إزاء أسعار الصرف ، تؤثر مجتمعة على المستوى الاجمالي للانفاق وعلى

توزيعه على السلع والخدمات القابلة للتبادل وغير القابلة للتبادل وبين السلع والخدمات المنتجة خارجيا وداخليا. وبالإضافة الى ذلك، يمكن لسياسات التحويل الهيكلي أن تسهل ترحيل الموارد الانتاجية وأن توسع انتاج السلع والخدمات القابلة للتبادل في حين تحول النفقات صوب تلك غير القابلة للتبادل. وبذلك يمكن للبلدان المدينة أن تؤثر على ميزانها الحسابي الجاري، وبالتالي على وضع دينها الخارجي، وذلك بمراقبة الواردات وتعزيز قطاعها التصديري وقدرته التنافسية. ويمكن أيضا لسياسات التكيف الناجحة أن تؤثر على تدفقات رؤوس الاموال. فمن الممكن أن توقف هروب رؤوس الاموال وأن تساعد على عودة رؤوس الاموال التي يحتفظ بها مواطنون في الخارج الى الوطن، وأن تساعد في استعادة الجدارة بالائتمان.

٣٩ - ويؤدي الاداء الاقتصادي القوي في البلدان الصناعية الى تحسين في كل من معدلات التبادل التجاري وحجم صادرات البلدان النامية. وهذا بدوره سيؤدي الى نمو اقتصادي أسرع في البلدان النامية دون حدوث تدهور في ميزانها الحسابي الجاري. وتزيد قدرة البلدان النامية على خدمة ديونها الخارجية، وقد يقل معدل النمو في دينها الخارجي أو يبدأ في الانخفاض. وأسعار الفائدة الأدنى تعزز ما يترتب على الاداء الاقتصادي القوي في البلدان الصناعية من آثار مؤاتية لحالة ديون البلدان النامية.

٤٠ - ومن ناحية أخرى، فإن الاداء الاقتصادي الضعيف في البلدان الصناعية من شأنه تقليل الطلب على الواردات وإضعاف معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية والطلب على صادراتها. ويؤدي هذا الى نمو اقتصادي أبطأ في البلدان النامية، والى بعض التدهور في وضعها الحسابي الجاري - إذا توفرت الاحتياطات أو الائتمان. وبذلك ينمو بمعدل أسرع، في هذه الحالة، الدين الخارجي للبلدان النامية ومتطلبات خدمته. وإذا استنفدت الاحتياطات أو لم يتوفر التمويل الخارجي، تعين على البلدان النامية أن تسد العجز الناشئ في حساباتها الجارية عن طريق خفض وارداتها، مما يؤدي بالتالي الى تخفيض في معدل نمو الناتج^(١٦) وتقلص في التجارة الدولية وتغذية انكماشية مرتدة الى البلدان المتقدمة النمو.

اسقاطات الديون

٤١ - ترد في الجدول ١٠ الاسقاطات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل للبرامترات العالمية الرئيسية. وتصور الاسقاطات بيئة اقتصادية دولية ضعيفة. ويتوقع للمعدل السنوي للنمو في التجارة الدولية أن يقتصر على نحو ٤ في المائة. وحسبما جاء في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٨٧، فإن استمرار الخلل الضخم في

المدفوعات الخارجية فيما بين البلدان الصناعية الكبيرة وما يحدثه من تعديلات في الدخل وأسعار الصرف في تلك الاقتصادات هما السببان الرئيسيان في توقع اقتصار معدل نمو الناتج على نحو ٢,٥ في المائة في السنة فيما يتعلق بمجموعة البلدان الصناعية . ويرجع الاختلاف الرئيسي بين اسقاطات صندوق النقد الدولي والامم المتحدة الى افتراضاتهما المتباينة بشأن متوسط مستوى أسعار الفائدة الدولية في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ . والمستوى المفترض لاسعار الفائدة الدولية في اسقاطات صندوق النقد الدولي أدنى كثيرا منه في سيناريوهات الامم المتحدة أو البنك الدولي (انظر الجدول ١٠) (١٧) (١٨) . والنتيجة الرئيسية لهذا ، فيما يتعلق باسقاطات الديون ، هو خفض مستوى مدفوعات الفائدة السنوية لكل رصيد قائم من الديون .

٤٢ - وبصرف النظر عن هذا ، فإن افتراضات السيادة الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية الكبيرة مماثلة تماما لسيناريوهات خط الاساس المتوسطة الاجل التي أعدها صندوق النقد الدولي والامم المتحدة وسيناريو الحالة المنخفضة الذي أعده البنك الدولي (١٩) . والمفروض أن يكون الموقف العام للسياسة المالية في البلدان الصناعية الرئيسية هو التضييق تدريجيا في حين يُتوقع لسياستها النقدية إجمالا أن تكون أقل سهولة في التعامل إذ يتلاشى الاثر المواتي المتخلف عن أسعار النفط الدنيا التي سادت في سنة ١٩٨٦ . ولا يوجد في اسقاطات خط الاساس هذه توقع لتحولات شديدة في السياسات الموجهة نحو التصحيح السريع للخلل القائم في مدفوعات الولايات المتحدة واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية .

٤٣ - وترد في الجدول ١١ اسقاطات نسب الديون الرئيسية ومعدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية . ومؤشرا الديون في الجدول هما : (أ) نسبة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات ، و (ب) نسبة مدفوعات الفوائد الى صادرات السلع والخدمات لمختلف فئات البلدان . وتوجد بعض الاختلافات الهامة في التفطية القطرية (داخل كل مجموعة من البلدان) وفي أنواع الديون المقطاة مما يؤدي الى اختلافات هامة في النسب في كل فترة زمنية . ومع ذلك ، فإن المعالم التي يسقطها صندوق النقد الدولي والامم المتحدة متشابهة جدا ، لاسيما فيما يتعلق بنسب الديون الى الصادرات . إلا أن اسقاطات الامم المتحدة تبين نسبة أعلى كثيرا لمدفوعات الفوائد بالمقارنة بالصادرات . وينبع هذا في الاغلب من الافتراضات المتعلقة بأسعار الفائدة الدولية في السنوات المقبلة (٢٠) .

الجدول ١٠ (تابع)

١٩٩٥ - ١٩٨٦	١٩٩١ - ١٩٨٩		١٩٨٨ - ١٩٨٦	
البنك الدولي (ج)	صندوق النقد الدولي (ب)	الأمم المتحدة (١)	صندوق النقد الدولي (ب)	الأمم المتحدة (١)
(٩,٤) (ك)	٦,٨	-	٦,٧	-
-	-	٩,٤	-	٨,٤

النسبة المئوية

أعمار الفائدة المتفق عليها بين مصادر لندن (ي)

سعر الفائدة الاساسي (الولايات المتحدة)

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الامم المتحدة ، استنادا الى مشروع "لينك" (إسقاطات خط الاساس لشهر نيسان/ابريل ١٩٨٦) ، وصندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، والبنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" ، حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١) استنادا الى تنبؤ خط الاساس الذي أعد للأمانة العامة في إطار مشروع "لينك" بعد الاجتماع (نيسان/ابريل ١٩٨٧) .

(ب) "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، الصفحات ١٩٢ - ١٩٤ من النص الإنكليزي .

(ج) "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" ، الصفحات ٢٤ - ٢٥ من النص الإنكليزي (سيناريو الحالة الدنيا) .

(د) معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي .

- (هـ) بدولارات الولايات المتحدة .
- (و) محسوبة من إسقاطات صندوق النقد الدولي لمعدلات التغير في أسعار التبادل التجاري وفي حجم صادرات البلدان النامية المستوردة لرأس المال .
- (ز) محسوبة من إسقاطات صندوق النقد الدولي للتدفقات الرسمية والخاصة إلى البلدان النامية . وتتضمن التمويل التجاري .
- (ح) محسوبة من الجدول ٢ - ٨ الوارد في "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" ، الصفحة ٢٨ من النص الإنكليزي . وتشمل صافي التحويل الرسمي مضافا إليه صافي القروض الرسمية والخاصة الطويلة الاجل .
- (ط) سعر الصرف الإسمي الساري للدولار ، الذي يحدد داخليا في نظام "الينك" .
- (ي) سعر الفائدة المتفق عليه بين مصارف لندن على الودائع بالدولار لمدة ستة أشهر .
- (ك) سعر الفائدة المبلغ عنه عن الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٥ لسيناريو الحالة الدنيا ، المبين في الجدول ٢ - ٥ الوارد فيه "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" .

الجدول 11 - الإقطاعات على المدينين المتروك والطويل الأجل لمؤثرات الدين وممثل نحو
السلع المحلي الإجمالي للبلدان النامية ، 1980 - 1990

الفترة	نسبة المصاردين من السلع والخدمات المصدرة (1)												
	القطاع		القطاع 2		القطاع 3		القطاع 4		القطاع 5				
	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة	المتغير بالنسبة المتروكة				
1990 - 1981	1991 - 1981	1985 - 1980	1980 - 1973	1990	1991	1988	1981	1980	1990	1991	1988	1981	1980
-	2,8	2,3	0,1	-	10,0	12,0	12,0	8,8	-	101,0	185,0	202,1	123,1
..	4,4	2,3	(5,0)	..	8,1	12,4	9,3	..	147,0	174,0	183,8	113,0	
2,9	..	2,0	0,4	7,3	..	10,1	7,0	91,0	144,0	89,8	
-	2,1	0,3	4,7	-	23,0	27,0	16,0	-	200,0	202,0	238,0	177,3	
..	(2,7)	1,0	(0,9)	..	23,2	27,0	19,0	..	224,0	238,0	238,0	177,3	
2,0	..	0,3	0,4	13,0	..	23,0	12,1	141,0	218,0	120,3	
-	2,0	1,0	0,0	-	23,0	28,0	17,0	..	240,0	231,0	202,0	182,0	
..	4,4	1,0	(0,7)	..	19,0	27,8	16,8	..	282,0	242,0	200,0	185,0	
-	2,0	1,0	0,0	-	23,0	28,0	17,0	..	240,0	231,0	202,0	182,0	
..	(2,1)	1,7	2,1	..	13,0	11,0	7,0	..	201,0	282,0	141,0	141,0	
2,2	..	1,0	2,2	7,0	..	12,1	2,8	140,0	231,2	77,8	

حواشي الجدول ١١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى مشروع "البنك" (إسقاطات الاساس لشهر نيسان/ابريل ١٩٨٧) ؛ وصندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، نيسان/ابريل ١٩٨٧ ؛ والبنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" ، حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(أ) صادرات السلع والخدمات بدولارات الولايات المتحدة .

(ب) إجمالي الدين الخارجي غير المسدد والمنفق ، بدولارات الولايات المتحدة .

(ج) إجمالي مدفوعات الفائدة المستحقة على الدين الخارجي .

(د) يستند إسقاط الامم المتحدة الى تنبؤ الاساس الذي أُعد للأمانة العامة في إطار مشروع "البنك" ؛ وإسقاط صندوق النقد الدولي هو السيناريو المتوسط الاجل المبلغ عنه في "مستقبل الاقتصاد في العالم" ، الصفحات ١٩٢ - ١٩٤ من النص الإنكليزي ؛ وإسقاط البنك الدولي هو سيناريو الحالة الدنيا المبلغ عنه في "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧" الصفحات ٢٤ - ٥٥ من النص الإنكليزي .

(هـ) جميع البلدان النامية باستثناء البلدان المصدرة للنظف المرتفعة الدخل .

(و) تتضمن البرتغال وبولندا وجنوب افريقيا ورومانيا والصين وهنغاريا واليونان . ولا تشمل الارقام دين صندوق النقد الدولي .

(ز) للفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٠ .

(ح) تتضمن الصين ، ولكن باستثناء جنوب افريقيا . ولا تشمل الارقام سوى الدين الطويل الاجل .

(ط) البلدان الخمسة عشر المشغلة بالديون والمذكورة في خطة بيكر

حواشي الجدول ١١ (تابع)

(الأرجنتين ، إكوادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا) .

(ي) إسقاطات الأمم المتحدة باستثناء كوت ديفوار والمغرب ويوغوسلافيا .

(ك) للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

(ل) تتضمن جامايكا وكوستاريكا .

(م) باستثناء منطقة البحر الكاريبي .

(ن) نصف الكرة الغربي .

(س) باستثناء نيجيريا .

(ع) تتضمن نيجيريا .

٤٤ - وفيما يتعلق بالنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي ، فإن جميع الاسقاطات تشير الى سرعة في النمو بالمقارنة بالنصف الاول من الثمانينات . ووفقا لإسقاطات الامم المتحدة ، بزيادة معدلات النمو بنسبة ٢,٨ في المائة ، في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، فإن الناتج المحلي الاجمالي للفرد في البلدان النامية المستوردة لرأس المال لن يزيّد ، بحلول عام ١٩٩١ ، على المستوى الذي وصل اليه في عام ١٩٨٠ إلا بنسبة ١٠ في المائة . وعند تعديل هذا الرقم ، على أساس التغيّر في معدلات التبادل التجاري وفي صافي الدخل الناتج عن مدفوعات الفائدة ، فإن دخل الفرد في مجموعة البلدان هذه سيكون في عام ١٩٩١ أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ . وجزء كبير من هذه الصورة ذاتها ، يظهر من اسقاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بعد تعديلها لتشمل نفس التغطية القطرية التي استخدمتها الامانة العامة للأمم المتحدة . وعندئذ ، تبين تلك الاسقاطات أن البلدان النامية المستوردة لرأس المال لن تكون ، بحلول مطلع التسعينات ، قد استعادت المستويات التي وصل اليها دخل الفرد في عام ١٩٨٠ .

حالات الديون : النتائج الرئيسية

٤٥ - تقل نسبة الديون الى الصادرات في جميع الاسقاطات الثلاثة ، إلا أنها ما زالت ، في عام ١٩٩١ ، تفوق ما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . ففي أمريكا اللاتينية ، تزيد بنسبة ٥٠ في المائة ، وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تزيد على أكثر من ضعف رقمها في عام ١٩٨٠ بأكثر من الضعف . وبحلول عام ١٩٩١ ، ستكون نسبة الديون الى الصادرات ، في مجموعتي البلدان ، في حدود ٣٠٠ في المائة . ويكون هبوط نسبة الديون الى الصادرات مصحوبا بانخفاض مقابل في أعباء خدمة الدين . وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، كمجموعة ، فإن نسبة مدفوعات الفائدة الى الصادرات ستكون ، في عام ١٩٩١ ، مماثلة لما كانت عليه نسبتها في عام ١٩٨٠ . إلا أن انخفاض نسبة مدفوعات الفائدة الى الصادرات ، بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ولامريكا اللاتينية ، لن يكون كافيا لعلاج مشاكلها . أما بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، فإن النسبة تتزايد بالفعل .

٤٦ - وتشير الاسقاطات التي أعدتها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي الى أن أمريكا اللاتينية ستكون ، بحلول مطلع التسعينات ، مستمرة في دفع ما يقرب من ٣٠ في المائة من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات سدادا لفوائد ديونها الخارجية . كما أن التحويلات المالية السلبية - أي صافي مدفوعات الفوائد والارباح التي تتجاوز صافي تدفقات رأس المال - ستستمر في التدفق من عدد كبير من هذه البلدان (٣١) . والظروف الحالية تتسم بالفعل بمستويات منخفضة من الاحتياطي النقدي ، وتخفيضات حادة في

الواردات ، وهبوط مستويات الاستثمار . وتنطوي الاسقاطات ، فيما يبدو ، على حالة غير قابلة للاستمرار . ففي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، متزايد مدفوعات الفائدة بالنسبة للصادرات ، رغم انخفاضها عن نظيرتها في أمريكا اللاتينية ، بحيث تصل الى نسبة تبلغ ١٣ في المائة بحلول عام ١٩٩١ . كذلك ، فإن الاثار المترتبة على هذا بالنسبة للمنطقة لا يتوقع فيها أن تتحسن معدلات التبادل التجاري أو أن يكون صافي الاستثمارات فيها ايجابيا (٢٢) ، تشير أيضا الى حالة غير قابلة للاستمرار .

٤٧ - يمكن رؤية مسألة عدم الاستمرارية في صورة تفاقم الصراعات الاجتماعية ، ويمكن أن يكون لها ردود فعل سياسية على الصعيد المحلي إذا كانت هناك فترة تكيف طويلة يغلب عليها الطابع الانكماشى ، تكون مقرونة بشبات أو انخفاض في الدخل . ويمكن أن تُرى أيضا في ردود فعل محتملة لصدمة أقل حتى في قوتها عندما يكون الاقتصاد المعنى في حالة هشاشة شديدة على الصعيد الخارجي . ومن الممكن أن يؤدي مزيد من تدهور أسعار التصدير أو حدوث صدمات أخرى الى تعليق المدفوعات ، كما حدث أخيرا في البرازيل والكوت ديفوار واكوادور وزامبيا .

٤٨ - وفي حين أن مسألة عدم القابلية للاستمرار يمكن أن يختلف فهمها باختلاف الاطراف المعنية ، فإن الاجراءات المتخذة مؤخرا من جانب الدائنين الرسميين (مثل زيادة مرونة نادي باريس) إنما تعكس تسليما واسع النطاق بهذه المشكلة . كما أن ما اتخذته المصارف الدائنة مؤخرا من قرارات بزيادة احتياطاتها من خسائر القروض مقابل ديون البلدان النامية ، الى جانب التخفيضات الكبيرة على مكوك ديون البلدان النامية في الاسواق الثانوية ، إنما تعكس التقييم ذاته . وهذا لا يعني أن جميع البلدان النامية تشترك في هذه المحنة . إذ أن حالة ميزان المدفوعات في الكثير من البلدان النامية في آسيا يمكن السيطرة عليها بقدر أكبر ، بل إن عددا قليلا من بلدان هذه المنطقة يعمل على تخفيض ديونه .

٤٩ - وإذا ما استمرت الزيادات الاخيرة في أسعار النفط والفلزات ، فسوف تتحسن فرص البلدان المصدرة للطاقة والبلدان المصدرة للفلزات على السواء . إلا أن دلالات الحاضر تشير الى رجحان استمرار جشوم مشاكل الديون الخطيرة على جميع بلدان أمريكا اللاتينية و افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وكذلك في عدد كبير من بلدان شمال افريقيا ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، مثل مصر والمغرب ويوغوسلافيا ، وبعض بلدان الشرق الاوسط وآسيا ، ولا سيما الفلبين . ومن متأخرات سداد الديون ، ووقف مدفوعات الفائدة ، والاتفاقات المتعلقة بإعادة جدولة الديون الخاصة والرسمية ، يمكن

استنتاج أن أغلبية البلدان النامية تواجه ، في عام ١٩٨٧ ، مشاكل ديون خطيرة ، وأن عددا قليلا منها ، وفقا للتحليل الوارد في الجدولين ١٠ و ١١ ، سيتمكن من الخروج بنفسه ، في مطلع التسعينات ، مما يواجهه من مشاكل الديون .

٥٠ - وتشير الاسقاطات الواردة في الجدولين ١٠ و ١١ الى أن مجموع السلف المقدمة الى البلدان النامية سيزداد ، بالقيمة الدولارية ، بما يقرب من ٣ في المائة سنويا (٢٢) بموجب السياسات الراهنة . وفي حين أن هذا الرقم يقل عن نظيره في الستينات أو السبعينات ، فمن غير المتوقع ، على ما يبدو ، تحقيق رقم أعلى ، وذلك بالنظر الى مستقبل التبادل التجاري الدولي . وصحيح أن بإمكان البلدان النامية ، كل منها على حدة ، القيام بصورة فعالة بتوظيف قدر أكبر من الموارد الخارجية ، فضلا عن الاستثمار بصورة مربحة ، في الأنشطة التصديرية المنحى . إلا أن هذا الخيار ليس من الخيارات التي ستنتج بالنسبة للجميع في آن واحد ، عندما لا تكون آفاق التبادل التجاري الدولي مبشرة إلا بنمو متواضع في الاسواق . إذ أن القدرة على تحمل الدين لدى البلدان النامية ، ولا سيما البلدان التي تواجه مشاكل ديون خطيرة ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتبادل التجاري الدولي . ونظرا لان خيار التصدير سوف لا يكون ناجحا بالنسبة للجميع ، فإن الخيارات المتبقية لتجنب مواجهة فترة ممتدة من التكيّف الانكماشى تتمثل أساسا في تدابير ترمي الى تقليص تكاليف سداد الفوائد ، أو خفض مستويات الديون ، عن طريق آليات مثل اتفاقات المشاركة في سداد الديون ، وتخفيف عبء الديون . وتتزايد مراعاة تلك التدابير في الاتفاقات الجديدة المتعلقة بإعادة هيكلة الديون الرسمية والخاصة ، والتي يرد لها تحليل في الفصل التالي .

خامسا - استعراض عام للمفاوضات المعادة مؤخرا بشأن تخفيض فوائد الديون

٥١ - كشفت الخبرة المكتسبة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، من إعادة التفاوض بشأن تخفيض فوائد الديون ، عن نقصان الثقة في الاستراتيجية الحالية لسداد الديون . وقد سمى الدائنون والمدينون ، إدراكا منهم لكون مشكلة الديون هي مشكلة ملاءة لا مشكلة سيولة ، الى إيجاد سبل جديدة للخروج من هذه الازمة .

٥٢ - واعتبارا من بداية تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أعاد ٢٥ بلدا على الاقل التفاوض بشأن تخفيض فوائد الديون الخارجية المستحقة عليها للمصارف التجارية أو لنادي باريس أو لكليهما . وكان أكبر ثلاثة دائنين في أمريكا اللاتينية ، وهم البرازيل والمكسيك

والارجنتين ، مشتركين جميعا في المفاوضات المعادة بشأن تخفيض فوائد الديون . وكانت المكسيك هي التي بدأت الجولة الرابعة الحالية من المفاوضات المعادة ، وذلك بعد صدمة النفط التي شهدها مطلع عام ١٩٨٦ . وعقب القيام ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بإعادة جدولة الديون المستحقة على المكسيك للمصارف التجارية ، بدأ أن أزمة الدين قد خفت في حدها . إلا أن ما شهدته أمريكا اللاتينية و افريقيا من مشاكل جديدة متصلة بسداد الديون ، الى جانب توقف المحادثات المتعلقة بالديون مع الفلبين في أواخر عام ١٩٨٦ ، ثم توقف البرازيل ، في شباط/فبراير ١٩٨٧ عن سداد فوائد ديونها ، إنما أشارت جميعا مخاوف إزاء عودة ظهور الازمة على مستوى عام ١٩٨٣ ، وإزاء إشارة شكوك تجاه ملاءمة المفاوضات الراهنة المعادة بشأن تخفيض فوائد الديون .

٥٣ - أما المشاكل التي واجهها المدينون في الحرس ، في آن واحد ، على خدمة ديونهم والالتزام ببرامج التكيف القاسية ، فقد أدت الى حدوث بعض التطورات الملحوظة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وكانت هذه هي الحال في كل من أمريكا اللاتينية ، وخاصة في المكسيك والبرازيل ، وفي افريقيا ، حيث أسفرت أزمة القطع الاجنبي في زامبيا ، في ١ أيار/مايو ١٩٨٧ ، الى وقف تنفيذ برنامج التكيف الخاص بها ، والذي تم التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي ، الامر الذي سرعان ما أعقبه قيام كوت ديفوار ، في ٢٨ أيار/مايو ، بوقف خدمة دينها من جانب واحد . وبعد سنوات من برامج التكيف ، يتجلى بدء الاحساس بشعور واسع النطاق بإرهاق التكيف . وتسليما بهذه الحالة وبالصورة غير المشرقة للاقتصاد الدولي ، أقرّ الدائنون بالحاجة الى اتخاذ خطوات جديدة .

٥٤ - وتمثل أحد التطورات الهامة في تيسير شروط إعادة جدولة الديون من جانب الدائنين التجاريين والرسميين على السواء . وتتجلى تطور شان في إدخال عناصر جديدة على اتفاقات التفاوض المعاد بشأن تخفيض فوائد الديون .

تيسير شروط إعادة جدولة الديون

٥٥ - كانت هناك استجابة كبيرة من جانب الدائنين لمطالب البلدان المدينة بتيسير شروط سداد الديون . وقد حدث هذا في إطار عملية لإعادة التفاوض بشأن تخفيض فوائد الديون ، اتبع فيها نمط معين اعتبارا من مطلع الثمانينات ، وهو تقييم مهمة التكيف في كل بلد من جانب السلطات المحلية ، والدائنين ، والوكالات الدولية ، بما يؤدي الى الموافقة على برنامج للتكيف يقره صندوق النقد الدولي ، والتوصل الى اتفاق متعدد الاطراف مع مجموعات الدائنين بشأن الشروط العامة لإعادة جدولة الديون ،

والتوصل الى اتفاقات تفصيلية وتنفيذها بصورة شائبة . وقد عقدت المفاوضات مع كل بلد على حدة ، حيث تفاوض كل دائن مع مجموعات منسقة من الجهات الدائنة الخاصة والرسمية ، وكذلك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وقد اتجهت إعادة جدولة الديون الى اتخاذ صفة تعاقبية ، الامر الذي يقتضي إجراء مشاورات مستمرة بين الدائنين والمدينين عاما بعد عام .

٥٦ - واعتبارا من عام ١٩٨١ ، أمكن تمييز أربع جولات من المفاوضات المتعددة الاطراف المعادة بشأن تخفيض فوائد الديون . وقد ازداد عدد البلدان التي أعادت جدولة ديونها الرسمية من ٣ في عام ١٩٨٠ الى ١٦ في عام ١٩٨٣ ، ثم الى ٢٠ في عام ١٩٨٥ ، و ١٦ في عام ١٩٨٦ . واعتبارا من عام ١٩٨٤ ، قام ١٥ بلدا من بين الـ ٣٠ بلدا التي أعادت التفاوض مع نادي باريس بشأن تخفيض فوائد قروضها الرسمية ، بتضمين تلك المفاوضات مطالب باعادة جدولة الديون المعاد جدولتها بالفعل . وقد ازداد عدد اتفاقات المصارف التجارية من ٥ في عام ١٩٨٠ الى ٢٠ في عام ١٩٨٣ ، ثم الى ١٤ أو أكثر في كل عام تلا ذلك . وقد أعاد الدائنون الرسميون جدولة كل من أصل الدين والفوائد ، في حين اقتصر المصارف الدائنة على إعادة جدولة أصل الدين . وقبل الجولة الراهنة من المفاوضات المعادة بشأن تخفيض فوائد الديون ، كانت شروط نادي باريس القياسية لإعادة جدولة الديون هي استحقاق الدين بعد ١٠ سنوات ، مع منح فترة سماح قوامها ٥ سنوات . أما شروط إعادة جدولة الديون لدى المصارف التجارية فكانت تتجه نحو استحقاق الدين بعد ٧ سنوات ، مع منح فترة سماح قوامها ٣ سنوات ، وفرض رسوم خدمة بنسبة ٠,٧٥ في المائة ، على الرغم من أن فترة استحقاق الدين قد مُدَّت ، بموجب اتفاقات إعادة الجدولة المتعددة السنوات للديون ، الى ١٣,٥ سنة . أما تيسير شروط إعادة جدولة الديون من جانب الجهات الدائنة الرسمية والخاصة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، فقد اشتمل أساسا على إحداث زيادات في طول فترة سداد الديون ، وإحداث تخفيضات في علاوة أسعار الفائدة .

٥٧ - واتسمت المفاوضات المعادة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ بشأن تخفيض فوائد الديون بسمتين ملحوظتين ؛ الأولى هي كون الدائنين ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، شرعوا في التعاون الواحد مع الآخر سعيا الى إيجاد حل لمشكلة الديون ، وفي إطلاع الواحد الآخر على ما يتخذه من خطوات ؛ والثانية هي زيادة دور "السوابق" في تحديد مواقف الدائنين عند المساومة^(٢٤) . فقد وضعت الشروط الميسرة الممنوحة للمكسيك سابقة ، طالب بعدها الكثير من البلدان الأخرى الحصول على شروط مماثلة أو أفضل ، الامر الذي نجحت الى حد بعيد في تحقيقه ، وإن لم يتم ذلك ، في جانبه الاعظم ، إلا بعد أن سادت

تتكشف استراتيجية سداد الديون . كذلك ، فإن قيام البرازيل ، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، بوقف مدفوعات الفوائد من جانب واحد - مصحوبا بإعلان اكوادور وقف مدفوعات الفوائد حتى حزيران/يونيه على أقل تقدير ، الى جانب تلميحات بوقف مدفوعات الفوائد من جانب الأرجنتين ، وتصريحات من مسؤول فلسطيني بأن بلده سينظر في أمر اتخاذ إجراء مماثل - إنما أدت كلها الى ظهور مطالب من بلدان أخرى بالحصول على شروط أفضل .

٥٨ - ويتمثل أحد الشروط التساهلية الرئيسية ، الذي سعت المكسيك وغيرها من البلدان الدائنة الكثيرة الى الحصول عليه من المصارف التجارية ، في إحداث تخفيض في أسعار الفائدة المسددة ، وذلك عن طريق التحول من تطبيق سعر الفائدة الاساسي في الولايات المتحدة الى تطبيق سعر أساسي من أسعار الفائدة المتفق عليها بين مصارف لندن ، ذلك أن هذه الأسعار تنحو الى أن تكون أقل من سعر الفائدة الاساسي في الولايات المتحدة . ففي الاتفاق السابق المتعلق بإعادة جدول ديون المكسيك ، المبرم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أعادت المكسيك جدول الديون المستحقة عليها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ ، وذلك في إطار جدول متدرج ، تتزايد علاوات أسعار الفائدة فيه من ٨,٧٥٪ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ الى ١,١٢٥٪ خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ ، ثم الى ١,٢٥٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ . وفي الاتفاق المبرم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أعادت المكسيك جدول الديون المستحقة عليها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بعلاوة تزيد ب ٨,١٢٥٪ على أسعار الفائدة المتفق عليها بين مصارف لندن . وفضلا عن ذلك ، مُدَّ استهلاك الديون المستحقة السداد ، المعاد جدولتها ، من ١٤ الى ٢٠ سنة ، مع منح فترة سماح قوامها ٧ سنوات ، وعدم المطالبة بدفع أية عمالات . وبعد ذلك ، طالبت الفلبين وفنزويلا وشيلي بالحصول على أسعار فائدة مماثلة لأسعار المكسيك أو أفضل منها ، كما سعت الأرجنتين الى إحداث تخفيض في أسعار الفائدة التي تدفعها . وفي شباط/فبراير ١٩٨٧ ، حققت شيلي تخفيضا بمقدار نقطة مئوية واحدة على أسعار الفائدة المتفق عليها بين مصارف لندن ، وهو ثاني أقل أسعار الفائدة بعد المكسيك في ذلك الوقت . وفي آذار/مارس ، خُفِّضَ هامش أسعار الفائدة التي تدفعها فنزويلا من ١,١٢٥٪ الى ٠,٨٧٥٪ . وفي أيار/مايو ، حققت الفلبين تخفيضا من ١,٦٢٥٪ الى ٠,٨٧٥٪ على أسعار الفائدة المتفق عليها بين مصارف لندن (يمكن رفعه الى نقطة كاملة في حالة عدم الوفاء بجداول استهلاك الدين) . ومن المقرر أن يسدد الدين المعاد جدولته على مدار ١٧ سنة ، اعتبارا من عام ١٩٨٧ ، مع فترة سماح قوامها ٧,٥ سنة . وفي منتصف نيسان/أبريل ، توصلت الأرجنتين مع المصارف الدائنة لها الى اتفاق بشأن إعادة جدول ديونها على مدار ١٩ سنة بعلاوة تبلغ ٠,٨١٢٥٪ على أسعار الفائدة المتفق عليها بين مصارف لندن .

٥٩ - وفي أيار/مايو ١٩٨٧ ، اتخذ نادي باريس مبادرة لتخفيف شروط إعادة جدولته الديون الرسمية على البلدان المرهقة المنخفضة الدخل . وكان الدافع الرئيسي لهذه المبادرة هو استمرار مشكلة الديون في افريقيا . وتمنح هذه المبادرة فترات أكثر امتدادا لسداد الديون . في تخفف ، أساسا ، من ممارسة نادي باريس المتمثلة في تحديد إعادة جدولته الديون بفترات قوامها ١٠ سنوات ، مع منح فترة سماح قوامها ٥ سنوات . وتتضمن المبادرة اتفاقا مبدئيا بشأن التخطيط لإعادة جدولته ديون البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، على المدى الطويل ، على مدار ١٥-٢٠ سنة ، مع منح فترة سماح تصل الى ١٠ سنوات . وقبل هذه المبادرة ، أي منذ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، كان ١٦ بلدا قد أعاد جدولته الديون المستحقة عليه لنادي باريس ، مع حصوله ، على أقصى تقدير ، على الشروط القياسية . وقد حصلت الغلبين ، بالإضافة الى ذلك ، على الشرط التساهلي المتمثل في "ضم" (إعادة جدولته) ٧٠ في المائة من الفوائد ، بدلا من الحد السابق المتمثل في ٦٠ في المائة . وبعد المبادرة ، كانت زائير هي أول من استفاد بها ، حيث حصلت على فترة استحقاق جديدة قوامها ١٥ سنة ، مع فترة سماح قوامها ٦ سنوات . وبعد ذلك بقليل ، طبقت معاملة مماثلة بالنسبة لموريتانيا . وفي أوائل حزيران/يونيه ، أعادت موزامبيق جدولته ديونها ، في ظل أيسر الشروط المقدمة على الإطلاق الى دولة نامية ، حيث تقوم بسداد ديونها على مدار ٢٠ سنة مع فترة سماح قوامها ١٠ سنوات . وختاما ، أعادت أوغندا ، رابع المستفيدين من المبادرة ، جدولته ديونها في ١٨ حزيران/يونيه على مدار ١٥ سنة ، مع فترة سماح قوامها ٦ سنوات .

السمات الجديدة لعمليات إعادة التفاوض بشأن الدين

٦٠- لقد تمثل هبوط الثقة في استراتيجية الدين الحالية ، بشكل يفوق أيضا هبوطها فيما يتعلق بتيسير الشروط ، فيما ظهر في العام الماضي من معالم جديدة في مجال إعادة التفاوض . فخلال العام المذكور ، قامت مصارف كثيرة بإضافة زيادة كبيرة الى احتياطياتها المقيدة على حساب الخسائر المتعلقة بالقروض المقدمة الى بعض البلدان ، مما يدل على تشككها في أمر تحصيل كامل الديون ذات الاشكالات . ومن المنتظر ان يؤدي هذا الى تقليل استعداد المصارف لتوفير أموال جديدة في مجال الاقراض الالزامي الذي ميز عملية إعادة التفاوض بشأن الدين المصرفي . وقد شملت المفاوضات المصرفية قروضا الزامية جديدة جرى استخدامها لتغطية جزء كبير من متطلبات الفائدة ، وذلك على العكس من مفاوضات نادي باريس التي تتضمن امكانية إعادة جدولة مدفوعات الفائدة . وقد يكون هذا أقل احتمالا اليوم . وفي الواقع ، فإن تردد المصارف في المشاركة في صفقات نقدية جديدة قد تمثل بالفعل في طول وصعوبة مفاوضات عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وفيما حدث من تأخيرات في التوقيع النهائي على هذه الصفقات .

٦١- واستجابة لتزايد إعراض المصارف عن المساهمة في عنصر الاموال الجديدة من عناصر إعادة التفاوض بشأن الدين ، تم مؤخرا ادخال عناصر جديدة في عمليات إعادة التفاوض هذه . وقد وُصفت هذه العناصر الجديدة بأنها "قائمة اختيارات" ، شجعتها حكومات المصارف الدائنة^(٢٥) . ونهج القائمة هذا ، بشكل جزئي ، تم وضعه استجابة لاعتراضات المصارف اليابانية والاوروبية التي قالت ان النهج التقليدي لاعادة التفاوض بشأن الدين قد جرى تكييفه لتلبية للاحتياجات التنظيمية لمصارف الولايات المتحدة .

٦٢- ومما سهل نهج القائمة ، فيما يتعلق بإعادة التفاوض بشأن الدين ، ظهور سوق ثانوية لمكوك ديون البلدان النامية التي يجري بيعها حاليا بأسعار تتراوح بين حوالي ٧٠ في المائة و ١٠ في المائة من قيمتها الاسمية . وبالنسبة للمدينين ، تتضمن هذه المكوك تيسيرا فعليا للدين ، اذا تمكن المدينون من شراء دينهم من جديد بسعر الخصم . وبالنسبة للدائنين ، تشكل هذه المكوك وسيلة لكي تشطب من دفاترها الاموال التي يرى السوق أنها لا تساوي كامل قيمتها الاسمية ، مما يؤدي الى التقليل من تعرضها للخسارة . بيد ان حجم هذه السوق مازال صغيرا ، حيث يقدر حجم المعاملات بحوالي ٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٧ .

٦٣- وهذه القوائم ، التي تستخدم في عملية إعادة التفاوض في الأرجنتين كما تستخدم في البرازيل ، تتضمن مجموعة متنوعة من اختيارات التمويل ، بحيث تستطيع

المصارف الآن اختيار الطريقة التي تمكنها من تقديم أموال جديدة أو ما يعادلها من تدفق نقدي ، بأفضل وجه . وعلى سبيل المثال ، فإن قائمة الأرجنتين قد تضمنت وسيلة للائتمان التجاري ، وصندوقا استثماريا موجهها نحو الاقراض المباشر ، وسندات بأموال جديدة ، ورسوم مشاركة مبكرة ، وشروطا لمقايضة الديون - الاسهم ، وسندات للخروج . وقد وُضعت سندات الخروج هذه من أجل المصارف الصغيرة - ولاسيما تلك المصارف التي يصل تعرضها للخسارة الى ٥ ملايين دولار - وهي تتيح لها أن توقف هذا التعرض أو أن تقلله ، مما يعفيها من الالتزامات بأموال جديدة .

٦٤- وثمة سمة جديدة أخرى في عمليات اعادة التفاوض بشأن الدين وُضعت بالتحديد لتلبية احتياجات اعادة التفاوض مع المكسيك ، كما ظهرت في صيف عام ١٩٨٦ : قروض الطوارئ والقروض المتصلة بالاداء . وفي اطار اتفاق المكسيك ، يرتفع توفر الائتمان بصورة آلية اذا هبطت أسعار النفط الى أقل من ٩ دولارات للبرميل ، ويتلاشى الائتمان اذا زادت الاسعار عن ١٤ دولارا . واذا لم يبلغ النمو الاقتصادي نسبة ٣ الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٧ ، فسيكون من حق المكسيك ان تحصل على تمويل اضافي خاص بمقداره ٥٠٠ مليون دولار (٢٦) .

٦٥- وهناك سمة جديدة كذلك ، واردة في قائمة الأرجنتين ، تتضمن اعطاء البنك الدولي دورا أكثر مباشرة في عمليات اعادة الجدولة . وبعض الاموال الجديدة المقدمة من الدائنين المصرفيين ، الذين يقومون باعادة الجدولة ، يتمثل في أخذ (٥٠٠ مليون دولار) في شكل تمويل مشترك مرتبط مباشرة بقرض بنفس الحجم مقدم من البنك الدولي لدعم اصلاح الاقتصاد الهيكلي . وتقدم التسديدات معا ، وفي حالة عدم التسديد في مجال خدمة القرض المصرفي ، يحصل عدم السداد أيضا بالنسبة لقرض البنك الدولي ، مما يعوق الحصول على التدفقات الائتمانية الرسمية .

٦٦- وقد أدخلت برامج تحويل الديون - الاسهم مؤخرا كجزء من الجهود المبذولة حاليا لزيادة الخيارات المتاحة أمام المصارف عند تناول الديون . بيد أن هذه البرامج ، التي تتيح فرصة لتحويل الديون الى اسهم أو الى استثمار مباشر في البلد المدين ، كثيرا ما سبقت ادخالها في عمليات اعادة التفاوض بشأن الديون . وبالنسبة للكثير من المصارف ، تشكل مبادلات الديون بأسهم وسيلة للتخلي عن الاقراض ذي الفرض العام والمخاطرة المرتبطة بالسيادة لصالح العلاقات التقليدية السوقية مع البلدان المدينة ، ولاسيما التمويل التجاري والاستثمار في مشاريع محددة . والمبادلات جذابة بالنسبة للمصارف ، لانها تسمح لها بالتقليل من تعرضها للخسارة ، كما أنها تعزز ميزانياتها . وبقدر ما ينخفض عبء الدين الواقع على البلد المقترض ، تتحسن ثقته

المصارف في المستقبل المتوقع للبلد المقترض . ومن رأي المصارف الدائنة الرئيسية ، التي تصدر اللجان المصرفية القائمة بالتفاوض مع البلدان المدينة ، ان التحويلات تضيي المزيد من الجاذبية على العمليات كما أنها تسهل ، الى حد ما ، اقتناع مكاتب الدائنين المصرفيين بالمشاركة . ويبدو ، في الواقع ، ان بعض المصارف ، يصرّ على ربط الاموال الجديدة باشتراط وجود عملية سياسية تشجع التحويلات (٢٧) .

٦٧- وقد أدخلت مناقشات مقايضات الديون - الاسهم في عمليات التفاوض بشأن الديون المصرفية في العام الماضي مع الأرجنتين والفلبين ، وقد تشكل جزءا من المفاوضات مع البرازيل . وفيما يتعلق بالأرجنتين ، ففي محاولة منها لكفالة الاضافية - أي الوصول الى استثمارات اضافية بدلا من الاقتصار على اعطاء شروط أكثر تماهلا فيما يتصل بالاستثمارات التي ستتم بأي شكل - اشترطت مضاهاة المبلغ المقايض بمبلغ معادل من الاستثمار النقدي الجديد . أما الفلبين فقد عمدت الى اصدار كمبيالات (سفاتيح) استثمارية فلبينية ، يجوز اعطاؤها للدائنين المصرفيين بدلا من تسديد الفرق الكلي جرى العرف على اضافته ، الى سعر الفائدة الاساسي . ويمكن تداول هذه الكمبيالات ، ويجوز بصفة خاصة مبادلتها بالاسهم ، وذلك بشروط أفضل في مجال تحويل النقد من الشروط السائدة في اطار خطة تحويل الدين الحالية بالفلبين (فالمستثمرون يتجنبون الرسوم التي يفرضها المصرف المركزي على تحويل الدولار الى بيزو والتي تبلغ ٥ الى ١٠ في المائة) .

٦٨- وثمة سمة جديدة أخيرة ، أدت بالفعل الى القضاء على الحاجة الى أموال جديدة ، تم ادراجها في عمليات اعادة التفاوض التي قامت بها شيلي في ٢٤ شباط/فبراير مع المصارف التجارية . وينص الاتفاق على تسديد مدفوعات الفائدة على أساس نصف سنوي ، لا على أساس سنوي . ومن النتائج المتوقعة ، امكانية مداد شفرة التمويل في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ دون زيادة الدين عن طريق الاموال الجديدة . وتفيد الانباء أن اكوادور تسعى الى الحصول على تسهيل مماثل .

٦٩- وعند النظر في هذه السمات الجديدة ، في اطار حجم الدين الكلي الواقع على كاهل البلدان النامية ، فإن أيّا منها ، مهما بلغت قيمته ، لا يمكن أن يساهم إلا مساهمة محدودة في حل المشكلة . فالمبادلات التي اجتذبت أعظم الاهتمام ، لم يؤد حتى الان إلا الى تحويل ٥ ملايين دولار فقط الى اسهم ، وهذا مبلغ ضئيل اذا قيس بالدين الكلي . وإن اتاحة الفرص الاستثمارية ، ومسألة ما اذا كانت بعض المبادلات لا تزيد عن كونها مجرد بدائل لاستثمارات أجنبية كان لابد أن تحدث بأي حال ، والاشارة الاستثمارية

المعاكسة المحتملة ، على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد السياسي ، كل هذه الامور تحدد من نطاق بعض هذه الخيارات . كما أن سندات الخروج ، التي وضعت أساسا من أجل المصارف الصغيرة حتى الآن ، توفر حلا سويقيا للمشكلة يبشر بالخير ، عن طريق تحويل الدين الى أوراق مالية ، فيما اذا عرضت هذه السندات بشروط جذابة (٢٨) .

أشار التطورات في هذه السنة

٧٠- من التطورات الكبيرة الاخرى ، تلك الجهود المتنوعة التي بذلها المجتمع الدولي من أجل تعبئة الدعم المالي للبلدان المنخفضة الدخل المنكوبة بالديون ، ولاسيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا . وبالنسبة لهذه البلدان الاخيرة ، وبالإضافة الى شروط السداد الاطول أجلا المقدمة من نادي باريس والمذكورة أعلاه ، جرت مناقشات في اللجنة المؤقتة وفي مؤتمر قمة فينيسيا حول منح اعانة في مجال الدين من خلال تطبيق أسعار فائدة تساهلية على دين نادي باريس . ففي اجتماع اللجنة المؤقتة الذي عقد في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، طلب وزير مالية بريطانيا تخفيض أسعار الفائدة المحسوبة على الديون ذات الضمانات الرسمية ، التي حملت عليها هذه البلدان ، تخفيضا كبيرا الى ما دون المستويات السوقية . ويجري النظر حاليا في اقتراح قدمه المدير العام لصندوق النقد الدولي يقضي بزيادة موارد مرفق التكيف الهيكلي بالصندوق الى ثلاثة أضعافها . ومن شأن هذا أن يتيح للصندوق تقديم ائتمانات تساهلية جديدة للبلدان ذات الدخل المنخفض ، التي مافتتت بلدان كثيرة منها مشمولة بالفعل ببرامج التكيف التابعة للصندوق وملزمة بسداد مصروفات غير تساهلية للصندوق وبالقيام بعمليات اعادة شراء مترتبة على مسحوبات سابقة من الصندوق .

٧١- ومع ذلك ، فالمبادرات التي حدثت خلال العام الماضي تواصل اتباع استراتيجية الدين الأساسية ذاتها ، التي تعيد جدولة الديون القديمة وتقدم بعض الاموال الجديدة ، مما يضيف عبئا الى عبء من الدين لا يمكن بالفعل تحمله من جانب كثير من البلدان ، نظرا لارتفاعه . ولكن التعب الناجم عن اعادة الجدولة قد ظهر . كما أن عمليات اعادة التفاوض قد طالت ، وأصبح من اللازم أن تبذل جهود كبيرة لتجميع العمليات بعضها مع بعض . ومع بداية صريان اتفاقات جديدة ، لا توجد ثمة اية ثقة في أن الامر لا يستلزم اجراء مزيد من عمليات اعادة التفاوض . وفي ظل هذا "النهج القصير الامد" ، فإن عمليات اعادة التفاوض تبدأ مرة أخرى بمجرد انتهائها . ومحاولات الانتقال من اتفاقات اعادة الجدولة السنوية الى اتفاقات اعادة الجدولة لعدة سنوات قد تقوضت من جراء شدة تقلب الاقتصاد الدولي : بل وحتى وجود ثقة لدى الدائنين في التزام المدينين بالتكيف ، كان يتحتم العودة من جديد الى اتفاقات اعادة الجدولة لعدة سنوات عندما يظهر أن الافتراضات الاقتصادية قد اتسمت بالمغالات في التفاؤل .

سادسا - استنتاجات متعلقة بالسياسات

٧٢- تؤدي دروس الثمانينات بالتدريج ، وعلى الاخص دروس السنوات الخمس الماضية ، إلى التسليم بأنه من غير المحتمل حل المشكلة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية باتباع الاستراتيجية التي ظهرت في منتصف الثمانينات . ومع ذلك ، فإن العناصر الرئيسية الثلاثة في هذه الاستراتيجية ما تزال صالحة وهي : السياسات المحلية المحسنة ، والبيئة الدولية التي تساعد على خدمة الدين بشكل سلس ، وزيادة صافي التدفقات المالية إلى البلدان المدينة وفقا لشروط تساهلية وغير تساهلية . والعنصر الاول يعني أن البلدان المدينة لا ينبغي أن تتراخى في مساعيها لزيادة الادخارات المحلية والتوسع في صادراتها بمعدل أسرع من التوسع في الواردات . وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية الدولية ، فإن نمو التجارة الدولية بشكل أسرع ، ووصول البلدان المدينة إلى الاسواق ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان الصناعية الكبيرة لابد وأن يسهل خدمة الدين بشكل كبير . كما يلزم توفير موارد مالية جديدة . وفي هذا المجال فإن ما يكتسب أهمية خاصة دعم المؤسسات الإنمائية المتعددة الاطراف ، وعلى الاخص زيادة رأس مال البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية .

٧٣- غير أن ثمة عنصرا رابعا يجب إضافته إلى استراتيجية الديون ، وهو التسليم بأن عبء خدمة الديون لا يمكن استمراره . وتشير السيناريوهات المحتملة للمدى المتوسط إلى احتمالات الإعسار . وتعد أعباء خدمة الدين باهظة بالفعل ، ومن المحتمل أن تظل كبيرة بلا مبرر في السنوات القليلة القادمة . وهذا هو السبب في أن المصارف التجارية الدولية تحجم عن زيادة تعرضها لبلدان تعاني من مشاكل الدين .

٧٤- وعلى نفس الفرار ، لا يمكن للإستثمار المباشر أن يحل بسهولة محل تدفقات القروض الخاصة وعلى الاخص في البلدان التي تواجه موازين مدفوعاتها صعوبات . ولا تُعد الترتيبات المتسمة بمزيد من المرونة لتيسير الاستثمار الاجنبي ناجعة جدا إذا استمرت المخاطر الكبيرة المتمثلة في عدم التمكن من إعادة الارباح إلى موطن رأس المال بشكل سلس . ولا يمكن توقع قيام الاستثمارات المباشرة بدور مهم كالذي كانت تقوم به من قبل القروض الخاصة إلا إذا تحسنت الظروف العامة وأدى هذا إلى توقعات بانفراج المصاعب التي تواجه موازين المدفوعات .

٧٥- وبينما تتفاوت الحالات بين البلدان ، فإن التوجه العام للسياسة الذي يكتسب تأييدا فيما يتعلق بحل مشكلة الدين يتمثل في وجوب الإقلال من عبء خدمة الدين

إما بخفض مدفوعات الفائدة والتكاليف ذات الصلة ، أو بخفض مستويات الدين الفعلية ، أو بكليهما . ويعد التحول في أسعار الفائدة من السعر الأصلي إلى سعر الفائدة الدولي في لندن وكذلك خفض علاوة سعر الفائدة في حالة الديون التجارية خطوة مهمة إلى الامام ، اتخذتها بعض البلدان مؤخرا في ممارساتها لإعادة تشكيل هيكل الدين ، وينبغي توسيع نطاقها لتشمل بلدانا أخرى تواجه مصاعب دين حادة .

٧٦- وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل ، هناك مجموعة من الآليات التي يمكن أن تكون متاحة لتقليل مدفوعات الفائدة الرسمية . ويستحق اقتراح وزير المالية البريطاني في هذا الصدد النظر فيه بشكل عاجل . ويمكن أن يقال إن سعر الفائدة على الديون التي أُعيدت جدولتها في نادي باريس لا ينبغي أن تكون أعلى من أدنى سعر فائدة حالي تم التوصل إليه استنادا إلى توافق الآراء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة أو أسعار الفائدة على القروض المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي . ويستلزم هذا إيجاد نافذة للمساعدة الإنمائية الرسمية لدى حكومات البلدان الدائنة لفتح حساب إعانات يُدفع منه جزء معين من مدفوعات الفائدة المستحقة . وهناك تدبير في هذا الاتجاه يتمثل في الاستخدام المرن لمرفق التأكيد الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي . ومما يمكن أن يكون فعالا بصورة خاصة في هذه المرحلة ، الاتفاق المبكر على المبادرة الأخيرة لمدير الصندوق لزيادة موارد هذا المرفق من ٣ بلايين من حقوق السحب الخاصة إلى ٩ بلايين من حقوق السحب الخاصة ، مع تنفيذ تلك المبادرة .

٧٧- وتأتي المقترحات الرامية إلى تخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ، في مرحلة حرجة . وكما هو موضح أعلاه ، من المتوقع أن يزداد عبء خدمة الدين شقلا بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المدى المتوسط . ويوضح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة البنديقية بشأن مقترحات التخفيف من الدين للبلدان المنخفضة الدخل ، ولاسيما البلدان المدينة المعسرة جدا في أفريقيا ، إن هناك اعترافا جليا بمخنتها . وينبغي للبلدان المانحة شطب الدين الذي كانت البلدان المنخفضة الدخل ، قد حصلت عليه بشروط تساهلية إن لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل . ومما يكتسب أهمية كبيرة في الوقت الذي قلّت فيه قدرة تلك البلدان على خدمة الدين ، أن يتم تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) تنفيذا كاملا .

٧٨- وفيما يتعلق بالديون الخاصة فقد قدمت مقترحات عديدة . ويستلزم بعض هذه المقترحات إنشاء مؤسسة دولية لمساعدة البلدان المدينة على إعادة جدولة مواعيد الاستحقاق وتنفيذ عبء الدين^(٢٩) . وتقدم المقترحات المختلفة مبررات قوية لإنشاء مؤسسة دولية أو مرفق في مؤسسة متعددة الأطراف موجودة ، يكون دورها هو الحصول على

الدين بقيمة مخفضة من المصارف الخاصة وإعادة تنظيم التزامات خدمة الدين المتعلقة به . ويمكن للبلدان المدينة المؤهلة - التي تقوم بتنفيذ برامج موجهة نحو النمو - أن تحصل خلال ذلك على حصة من الفرق القائم بين القيمة الإسمية والقيمة السوقية للديون المناظرة . ويعتمد تمويل هذه المؤسسة أو المرفق على ما إذا كان سيتم الحصول على الدين من خلال مبادلات بسندات صادرة عن المؤسسة أو من خلال عمليات شراء بسيطة من المصارف التجارية باستخدام الاموال التي تقتربها المؤسسة من السوق .

٧٩- ومع أن كفاءة ذلك لن تكون قاصرة على البلدان المانحة ذات الفائض في الحساب الجاري ، فإن بوسع المؤسسة أن تصبح قناة مهمة لإعادة استثمار أموال البلدان ذات الفائض الكبيرة^(٣٠) . وهناك قضية بالغة الأهمية هي مسألة الضمان الإضافي للمؤسسة أو المرفق . وستتلزم المؤسسة رأس مال مدفوع يُفضل أن يكون مدعوما برأس مال كبير قابل للتسييد تسهم به البلدان المانحة . ولن تحتاج البلدان المانحة أو الكفيلة في هذه الحالة إلى الدفع نقدا . ويتم ضمان الالتزامات الصادرة عن المؤسسة أو المرفق والتي تتم مبادلتها بمطالبات المصارف التجارية على البلدان النامية بضمـان رأس المال المقدم من البلدان المانحة أو الكفيلة . وفي كلا الخيارين ، يمكن للتطور السريع للسوق الموازية في مجال المكوك المالية التي تحوزها أو تصدرها الوكالات الجديدة أن يفضي إلى زيادة حجم ديون المصارف التي يمكن للمؤسسة إعادة جدولتها .

٨٠- وتنطوي آليات خفض الدين الأخرى على حلول موجهة للسوق : وهي على سبيل المثال ، مبادلات الدين بأسمهم أو تحويل الدين إلى سندات أو حتى قيام البلد المدين بإعادة الشراء مباشرة من السوق بدلا من الاعتماد على القيمة الإسمية للدين (إلى حد أن المدين يمكنه تعبئة القطع الأجنبي اللازم) . والأمر البالغ الأهمية في أي حل موجه للسوق هو أن كل بلد من البلدان المدينة يحصل على جزء مناسب من الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة السوقية لدينه الخارجي . ولا يحدث هذا بالضرورة في حالة مبادلات الدين بأسمهم . ويمكن لأي بلد غريب أن يحصل على ذلك الفرق بسهولة ، ومع ذلك ، يمكن للبلدان المدينة ، أن تحصل على حصة مهمة من الخصم ، عن طريق تنظيم تحويل النقد الأجنبي ، وتنظيم الاستعمال المحلي للموارد التي يتم الحصول عليها من خلال هذه العملية وبأن تستلزم أن يقابل بمبادلات الدين بأسمهم رأس مال إضافي مساو .

٨١- ويعتبر تحويل الدين إلى سندات من السبل المباشرة بالخير ، وفيه تمثل سندات خروج المصرف من سوق الإقراض حالة يرجح أن تكون مهمة . ويكون مبادلة السندات التي يصدرها البلد المدين بقروض مصرفية مستحقة السداد لها نفس القيمة الإسمية . والمسألة الرئيسية هي طريقة تحديد مستوى اتجاهات سعر الفائدة في المستقبل لتلك

المؤسسة المالية الجديدة بشكل مقبول بالنسبة للبلد الدائن ويخفف أيضا من عبء الدين الواقع على المدين . وإذا ما قصد المصرف الدائن رفع قرض ما من سجلاته فإنه يمكنه أن يبيع القرض في السوق بالخسارة . أما خيار مبادلة القرض بسندات للبلد المدين مع تسديد أسعار فائدة دون أسعار السوق فيمكن أن يترتب عليه خسارة أقل . ونظرا إلى متوسط أسعار الخصم الحالية على الديون التجارية ، فقد يقوم كثير من المدينين بتخفيض تكاليف الفائدة على القروض المستحقة السداد بمقدار الثلث تقريبا . وإذا وجدت سوق موازية لهذه السندات مما يزيد من سيولتها يمكن لهذه العمليات أن تكتسب زخما وتقلل من العبء الحالي للدين بدرجة كبيرة . وكما هو الحال بالنسبة لسندات خروج المصرف من سوق الإقراض ، يمكن التفاوض بشأن مثل هذه الخطط مع لجان المصارف التجارية .

٨٢- وبإيجاز ، اتسع خلال العام الماضي نطاق مجموعة الخيارات والمقترحات اللازمة للتصدي لمشاكل الدين في البلدان النامية حيث لا توجد إمكانية لحدوث انتعاش كبير للتجارة العالمية في المستقبل القريب . وينعكس هذا في توافق الآراء المتولد في محافل دولية رئيسية عقدت مؤخرا تمخض آخرها عن الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٣١) . فكل من أصحاب الديون الخاصة والرسومية مستعد لأن يناقش مع البلدان المدينة نهج تخفيف ضغوط الدين التي لم تكن حتى مطروحة على مائدة المفاوضات منذ عام مضى . ولقد اتسعت الخيارات المتعلقة بالسياسة ، وثمة اعتراف جديد بأنه إذا لم يتسن الاعتماد على النمو الاقتصادي العالمي لحل المشكلة ، فقد يكون من الضروري تخفيف عبء الديون إلى درجة ما .

الحواشي

(١) انظر على سبيل المثال ، William R. Cline, International Debt and the Stability of the World Economy, معهد الاقتصاد الدولي ، واشنطن العاصمة ، ١٩٨٣ .

(٢) مسماة باسم وزير خزانة الولايات المتحدة ، السيد جيمس أ. بيكر الثالث .

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التمويل والدين الخارجي للبلدان النامية" ، الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٦ ، باريس ١٩٨٧ .

(٤) ويتناول ذلك الفصل أيضا الديون الخارجية وجهود التكيف الاقتصادي في الاقتصادات الأوروبية المخططة مركزيا . وقد استمرت هذه الاقتصادات في بذل جهودها في مجال التكيف . وفي الآونة الأخيرة ، وضعت البلدان الأشد تأثرا ، لاسيما هولندا ورومانيا ، إعادة جدولة متعددة السنوات لديونها الرسمية والخاصة . ومع ذلك ، ظلت حالة المدفوعات الخارجية في بعض البلدان الأخيرة ماثرا لقلق كبير ، وهي لذلك تحتاج الى رصد دقيق . ومع أن بعض الاعتبارات التي يمحّصها هذا التقرير تسري على جميع البلدان النامية المدينة ، فإن التركيز الأساسي في هذا المقام يتكامل مع تحليل الحالة في البلدان النامية الذي تستعرضه دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٧ ، ويستكمّله .

(٥) للاطلاع على مناقشة للدور الذي يؤديه انتعاش الاقتصادات الصناعية في حل أزمة الديون انظر : Carlos Massad, "Debt : An Overview" and William R. Cline, International Debt Analysis, Experience and Prospects", Journal of Development planning, No. 16, 1985 (The Debt Problem : Acute and Chronic Aspects)

(٦) الامم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧ ، الفصل الثالث .

(٧) Jeffrey D. Sachs, External Debt and Macroeconomic Performance in Latin America and East Asia, Brookings Paper on Economic Activity, 2: 1985.

(٨) على سبيل المثال ، انخفضت الاجور الحقيقية في المكسيك بنسبة ٤٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . انظر : Rudiger Dornbusch, Our LDC Debts, National Bureau Working Paper No. 2138, NBER, January 1987

(٩) انظر مثلا Giovanni Cornia, Richard Jolly, and Frances Stewart, Adjustment with Human Pace, vol. I, Clarendon Press, Oxford, 1987, and Khadija Haq and Uner Kirdar (ed.) Human Development, Adjustment and Growth, North South Roundtable 1987

(١٠) تقرير الامين العام المعنون "التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو" (A/42/272) .

(١١) حديث للسيد باربر ب . كونابل ، رئيس البنك الدولي ، الى الكيدانرن (اتحاد المنظمات الاقتصادية) ، طوكيو ، ٢٧ آذار/مارس ، ١٩٨٧ .

(١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التمويل والدين الخارجي للبلدان النامية" ، الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٦ ، باريس ١٩٨٧ .

(١٣) اذا اخذت في الاعتبار معدلات اعمار الفاعلة ومواعيد استحقاق الدين السارية في ذلك الوقت ، فان معنى ذلك ضمنا ان يستخدم بشكل نموذجي ، ما بين ٤ الى ٦ في المائة لتغطية مدفوعات الفوائد و ٩ الى ١١ في المائة لتغطية استهلاك الدين .

(١٤) وكما جاء تحليليا في 'دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٧' ، تأثرت أيضا بعض بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية سلبيا .

(١٥) أستههد باسقاطات صندوق النقد الدولي كخط أساسي وسيناريوهات متوسطة الاجل في وثيقة الصندوق ، 'مستقبل الاقتصاد في العالم' (World Economic Outlook) ، نيسان/ابريل ١٩٨٧ . (المرفق الاحصائي الصفحات ١٠٩ - ١٩٤) . أما أرقام البنك الدولي المذكورة هنا فتستند الى وثيقة البنك ، تقرير التنمية العالمية ١٩٨٧ ، World Development Report, 1987 ، الفصل الثاني ، الصفحات ١٤ - ٣٥ . وتعتمد اسقاطات الأمم المتحدة على حسابات الامانة العامة باستخدام حل خط أساسي

مشروع لينك (LINK) اللاحق للاجتماع (نيسان/ابريل ١٩٨٧) . وبالإضافة الى ذلك ، وضع نموذج صغير لمحاكاة ديون مجموعة البلدان الـ ١٥ الاكثر استدانة لمراجعة اتساق حسابات الامانة العامة وتجريب سيناريوهات تتعلق بالسياسة . واستخدمت البارامترات العالمية الرئيسية المسقطة بواسطة نظام مشروع لينك كمداخل في نموذج محاكاة الديون .

(١٦) يتوقف انخفاض الناتج في أي دولة نامية بمفردها ، على تكييفين الواردات وعلى القدرة على احلال ناتج محلي محل مدخلات مستوردة .

(١٧) يزيّد التناقض بين اسقاطات صندوق النقد الدولي واسقاطات الامم المتحدة على الهامش الفعلي للفرق بين سعر الفائدة الدولي (في مزارف لندن) والسعر الرئيسي في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وربما كان أحد أسباب هذا التناقض أن اسقاطات الامم المتحدة (مشروع لينك) تعتمد على أسعار صرف تتحدد داخليا ، بينما يفترض صندوق النقد الدولي أسعار صرف ثابتة أثناء فترة التنبوء . وحيث كان التنبوء هو أن الدولار سيضعف تدريجيا في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى (انظر الجدول ١٠) ، فان تسارع معدل التضخم في الولايات المتحدة الناجم عن ذلك يمكن أن يشرح على الاقل جزءا من ارتفاع مستوى معدلات الفائدة على الدولار الاسمي (في الولايات المتحدة) على النحو المسقط بمشروع لينك . ونظرا الى ضخامة الاختلالات الخارجية بين البلدان الصناعية الرئيسية ، فربما أدى افتراض أسعار صرف ثابتة بين عملاتها الى تناقضات لا داعي لها في الاسقاطات .

(١٨) العلاقة الاحصائية بين سعر الفائدة الدولي في مزارف لندن والسعر الرئيسي في الولايات المتحدة كما يلي :

سعر الفائدة الدولي (في مزارف لندن) = $0,001 + 0,908 * \text{سعر الفائدة الاسمي}$ ، $\text{حيث } 0,98 = \text{م}$
(٠,١) (٢١,٦)
للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ . والارقام الموضوعة بين اقواس هي معدلات - ٥ .

(١٩) يفترض هذا السيناريو للبنك الدولي عدم حدوث حالات خروج كبيرة على صعيد السياسة (أي يفترض فقط حدوث انخفاض تدريجي لكنه غير مشير في العجز المالي للولايات المتحدة) .

(٢٠) من المهم مع ذلك ملاحظة أن سعر الفائدة الحالي (نهاية تموز/يوليه ١٩٨٧) هو بالفعل نفس سعر الفائدة الذي استخدم في امقاطات الامم المتحدة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

(٢١) هذا الرأي يشارك فيه أيضا محللو البنك : " اذا كان تحقيق نمو تصديري قوي بعيد المنال ، يستطيع المديونون ، من حيث المبدأ ، احتواء نسب ديونهم عن طريق ضغط الواردات الى درجة تكفي لتوليد فائض تجاري يبلغ من الكبر حدا يؤثر على التحويلات المالية الصافية المطلوبة لدائنيهم . وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ تراوح متوسط هذه التحويلات التي اجراها المديونون الرئيسيون العشرة ما بين ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي ٢٥ في المائة من الحصائل المتحققة من صادرات السلع والخدمات . ومع ذلك فحتى هذه المعدلات المرتفعة للتحويلات ، دون أن تكون مصحوبة بنمو تصديري ، فشلت في تخفيض نسب الدين ؛ ويدفع المديونون ثمنا باهظا في شكل ضياع فرصة تحقيق نمو اقتصادي . وقد أدت هذه التجربة المؤسفة الى توطيد عزم البلدان المدينة في الوقت الحاضر على تخفيض تحويلاتها المالية الصافية - بتخفيض مدفوعات الفائدة وزيادة التدفقات الرأسمالية الصافية - الى مستويات تناسب النمو الاقتصادي المرغوب فيه " (World Financial Markets), June-July 1987 .

(٢٢) ثمة دلائل على أن المخزون الرأسمالي - بما في ذلك البنية الاساسية المادية - في عدة بلدان افريقية جنوب الصحراء يتناقص بدلا من أن يتزايد . وبالنسبة لأي بلد يتخذ كمييار في هذه المنطقة ويتراوح فيه معدل الاستثمار بين ١٠ الى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، يكون الاستثمار الصافي (الاضافات الى المخزون الرأسمالي مطروحا منه المستهلك) في حدود ٢ الى ٤ في المائة . وتعادل مدفوعات الفائدة خارج الحدود حوالي ٥٠ في المائة من الاستثمار الصافي .

(٢٣) تشير امقاطات نقطة المدى المتوسط الى معدل نمو سنوي قدره ٢ في المائة (الامم المتحدة) و ٢,٢ في المائة (مندوق النقد الدولي) و ٢,٧ في المائة (البنك الدولي) .

(٢٤) أخطرت البرازيل كلا من الأرجنتين والمكسيك بتعليق الفوائد قبل أن تخطر دائنيها بذلك . وبالمثل ، عقدت الأرجنتين مشاورات مع البرازيل قبل اجتماعها مع دائنيها . أما الفلبين فقد وافقت في مطلع كانون الثاني/يناير على عقد اجتماع مع مجموعة من بلدان امريكا اللاتينية هو أيضا في سياق اعادة التفاوض .

(٢٥) ذكر رؤساء دول أو حكومات البلدان السبعة الصناعية الرئيسية في اعلانهم الاقتصادي المؤرخ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ في فينيسيا "٠٠٠ اننا نؤيد الجهود التي تبذلها المصارف التجارية والبلدان المدينة لوضع "قائمة" بالاجراءات التفاوضية البديلة وأساليب التمويل من أجل تقديم الدعم المتواصل للبلدان المدينة". (الفقرة ٢٤) .

(٢٦) حصلت المكسيك أيضا من صندوق النقد الدولي على تنازل جديد ييسر معايير الاداء التي تستخدم في قياس العجز المالي . فوافق الصندوق على أن يستبعد من حساب العجز التشغيلي أثر التضخم على مدفوعات الفائدة على الديون المحلية . ووفقا لذلك ، تم حساب عجز اسمي قدره ١٣ في المائة على أنه عجز حقيقي قدره ٣ في المائة . ويستهدف هذا التنازل تسهيل اجراء عملية تكيف واسعة النطاق .

(٢٧) انظر ، مثلا ، Morgan Guaranty Trust Co., (World Financial Markets), June-July 1987 p.14

(٢٨) من شأن تخفيف اللوائح المصرفية في البلدان الدائنة أن يساعد أيضا على نمو الاسواق الثانوية في مجال ديون البلدان النامية . فمثلا ، ينتظر أن يؤدي القرار الذي اتخذه مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة مؤخرا بالسماح لمصارف الولايات المتحدة أن تحوز ، دون حدود ، أصولا في شركات غير مالية في البلدان المدينة الى تسهيل مبادلات الديون بأسهم .

وربما أفاد تنمية الاسواق الثانوية البلدان المدينة أيضا بطرق تزيد عن مجرد تخفيض ديونها الخارجية بشكل مباشر . ففي الاونة الاخيرة حدث في بعض البلدان المثقلة بالديون اتجاه عكسي كبير فيما يتعلق بهرب رأس المال . وقد يعزى جانب من ذلك على الأرجح الى الامكانيات التي تنطوي عليها مبادلات الديون بأسهم التي يجد رأس المال الاجنبي أنها جذابة .

(٢٩) انظر على سبيل المثال ، (١) Peter B. Kenen, Outline of a Proposal for an International Debt Discount Corporation ، (مواد أساسية قدمت الى لجنة الولايات المتحدة الفرعية المعنية بالمالية والسياسة النقدية على الصعيد الدولي التابعة للجنة الشؤون المصرفية والاسكان والشؤون الحضرية بمجلس الشيوخ ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧) ، (ب) اقتراح يتعلق بمرفق لاعادة هيكلة الديون في المعهد العالمي

لبحوث اقتصادات التنمية ، Mobilizing International Surpluses for World
Development : A WIDER Plan for a Japanese Initiative, Tokyo, Japan, 7 May
1987 ، (ج) اقتراح من الامم المتحدة وارد في "دراسة الحالة الاقتصادية للعالم" ،
١٩٨٧ (ص. ١٠) ، (د) اقتراح بوكالة دولية لاعادة بناء هيكل الديون يفضل أن تكون
فرعا ملحقا بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أعدده بنجامين كهن ، انظر "An
International Chapter 11- Creat an Agency to Aid Third World Debtors, New York
. Times, 11 August 1987"

(٣٠) وهذا هو على وجه التحديد المنحى العام لاقتراح المعهد العالمي
لبحوث اقتصاديات التنمية فيما يتعلق بهرفق لاعادة هيكله الديون .

(٣١) الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة
والتنمية ، TD/L.316/Add.2 .
